القياس المحاسبي لمخاطر السيولة بالبنوك التجارية في ضوء معايير الرقابة المصرفية لبازل ٣ والمعيار IFRS 9
"دراسة تطبيقية"

أ.د/ عبد الحميد أحمد شاهين[١]
عميد كلية التجارة – جامعة مدينة السادات
ورئيس قسم المحاسبة والمراجعة

أ/ رجب محمد عمران أحمد البغدادي[٢]
مدرس مساعد بقسم المحاسبة والمراجعة
كلية التجارة – جامعة مدينة السادات

(١)حصل ماجستير العلوم التجارية تخصص محاسبة من كلية التجارة جامعة المنوفية عام ١٩٩٢، ودكتوراه الفلسفة في المحاسبة من كلية التجارة جامعة قناة السويس بالاسماعيلية عام ١٩٩٧، تم ترقيته إلى درجة أستاذ مساعد عام ٢٠٠٦ ثم إلى أستاذ دكتور تخصص مراجعة عام ٢٠١٥ ، تولى منصب وكيل كلية التجارة جامعة مدينة السادات في الفترة من ٢٠١٥/٧/٣١ إلى ٢٠١٧/١١/١٢ ثم تولى منصب عميد كلية التجارة جامعة مدينة السادات من ٢٠١٧/١١/١٢حتى الآن.

(٢)مدرس مساعد بقسم إلمحاسبة والمراجعه .

القياس المحاسبي لمخاطر السيولة بالبنوك التجارية في ضوء معايير الرقابة المصرفية لبازل ٣ والمعيار IFRS 9

ملخص البحث:

يستهدف البحث تقييم مدي إدراك البنوك التجارية المصرية للمتطلبات الرقابية والمحاسبية المتعلقة بقياس وتقييم مخاطر السيولة. فضلاً عن تقديم نموذجاً محاسبيا لقياس وتقييم هذه المخاطر في ضوء متطلبات اتفاقية بازل ٣ والمعيار IFRS 9 ووفقا لتعليمات البنك المركزي المصري. وخلصت نتائج البحث إلى أهمية دور المعايير والمعلومات المحاسبية في قياس وتحديد مخاطر السيولة بالبنوك التجارية. وكذلك امتلاك البنوك التجارية لمستوي إدراك والمام جيد لضوابط المعيار IFRS 9 لقياس وتقييم نسبتي السيولة التنظيمية. كما أشارت النتائج الي أن البنوك التجارية قد واجهت صعوبات كبيرة في محاولتها للالتزام بالحد الأدنى لنسبة صافي التمويل المستقر خلال عامي ٢٠١٦ و٢٠١٧. ولكنها تغلبت على تلك الصعوبات تدريجياً خلال عام ٢٠١٨ حتى استطاعت تحقيق الالتزام الكامل بالحد الأدنى المقرر لهذه النسبة وفقا لتعليمات البنك المركزي خلال عام ٢٠١٩. كما ان فروع البنوك الاجنبية تميل الي الاحتفاظ بنسب تزيد عن الحد الأدنى لنسبة تغطية السيولة بمتوسطات (٧٢,٥% - ٨٥% - ٩٥% - ١٠٥%) خلال الاعوام محل البحث. فيما احتفظت البنوك العامة بنسب تقل قليلاً أو تساوي الحد الأدنى بمتوسطات (٦٥% - ٧٩% - ٩٠% - ٩٧%).

الكلمات المفتاحية: مخاطر السيولة، المعايير والمعلومات المحاسبية، بازل ٣، معيار IFRS 9.

Abstract:

The objective of this research is to assess the extent to which Egyptian commercial banks are aware of the regulatory and accounting requirements related to the measurement and evaluation of liquidity risk. In addition to providing, an accounting model to measure and evaluate these risks in light of the requirements of Basel III and IFRS 9 and in accordance with the instructions of the Central Bank of Egypt.

The results of the research stressed the importance of the role of accounting standards and information in measuring and determining liquidity risk in Egyptian commercial banks. furthermore, Commercial banks have a good understanding of IFRS 9 to measure and evaluate the regulatory liquidity ratios. The results also highlighted that commercial banks had great difficulties in complying with the minimum requirements of the net stable funding ratio during 2016 and 2017. However, banks gradually overcome these difficulties in 2018 and were able to fully comply with the instructions of the Central Bank in 2019. Furthermore, foreign banks branches tend to maintain ratios above the minimum liquidity coverage ratio, with averages (72.5% - 85% - 95% - 105%) while Public banks maintained slightly lower or equal ratios (65% - 79% - 90% - 97%) during the years under study.

keywords:Liquidity risk, Accounting standards and information, Basel III, IFRS 9.

القياس المحاسبي لمخاطر السيولة بالبنوك التجارية في ضوء معايير الرقابة المصرفية لبازل ٣ والمعيار IFRS 9" دراسة تطبيقيه"

أولاً: الإطار العام للبحث

١/١ مشكلة البحث:

اصبحت قضية تحديد وقياس مخاطر السيولة بالبنوك التجارية من القضايا التي تستحوذ على اهتمام العديد من مستخدمي القوائم والتقارير المالية وذلك بهدف التأكد من مدي قدرة البنوك التجارية على الوفاء بالتزاماتها وأنها ليست في حالة تعثر مالي يمكن ان يؤول في النهاية الي الافلاس كما حدث في أعقاب الأزمة المالية العالمية الأخيرة، هذا فضلاً عن سعي البنوك والجهات الرقابية ايضا الي قياس وتقييم تلك المخاطر حتى يمكنهم اتخاذ الاجراءات والتدابير اللازمة لإدارتها (المليجي، الصايغ، ٢٠١٢، صـ ١١٠١).

ويأتي هذا الاهتمام الكبير بالسيولة ومخاطرها نتيجة التوسع في عمليات التحرير المالي وتطور وتعقد عمليات الهندسة المالية وزيادة التوجه نحو الاعتماد على أدوات التمويل قصير الاجل وزيادة عولمة الأسواق المالية وتكاملها، الأمر الذي أدي بدوره الي تبني توجهات أكثر مخاطرة وضعف مرونة النظام المالي في مواجهة الصدمات في ظل تعدد اشكال مطالبات السيولة مثل البنود خارج الميزانية والتوريق، وكذلك التكرار المتزايد للمعاملات المرتبطة بالمشتقات المالية (سليم، خميسي، ٢٠١٦، صـ ٦٠).

وكان من نتائج ذلك تشديد قواعد الحيطة المالية للبنوك التي وضعتها لجنة بازل للرقابة المصرفية Basel Committee on Banking Supervision "BCBS" من خلال تطوير مقررات جديدة أو ما يسمي باتفاقية بازل ٣، والتي تعتبر معياراً تشريعياً دولياً لكفاية رأس المال، واختبارات تحمل الضغوط، والتقييم المالي لمخاطر السيولة. حيث توفر مقررات بازل ٣ متطلبات تشريعية جديدة لتحديد وقياس مخاطر السيولة ونسبة التغطية للبنوك لزيادة قدرتها على امتصاص الصدمات المالية والاقتصادية، بهدف تحسين إدارة وحوكمة المخاطر وتعزيز الافصاح والشفافية وضمان الاستقرار المالي (Bougatef and Mgadmi, 2016, p. 52).

كما أسندت مجموعة العشرين الاقتصادية G20 الى واضعي المعايير الدولية للمحاسبة مهمة العمل على ايجاد وصياغة مجموعة موحدة من المعايير الدولية عالية الجودة أو ما يسمي بالمعايير الدولية للتقرير المالي International Financial Reporting Standards (IFRS)، بهدف توحيد المعلومات المالية وزيادة درجة شفافيتها ومدى قابليتها للمقارنة، لتحسين جودة المعلومات وتعزيز درجة مصداقيتها وعدالتها للتعبير عن الواقع الفعلي. الامر الذي من شانه التأثير علي سياسات وضوابط القياس المحاسبي للمخاطر التي تواجه البنوك التجارية وفي مقدمتها مخاطر السيولة (Hoogervorst, 2015, p. 2).

ويتمثل أحد أهداف الإطار المفاهيمي لمجلس معايير المحاسبة الدولية IASB في تقديم معلومات بشأن صافي التدفقات النقدية المستقبلية للوحدة الاقتصادية، وهو مفيد لتقييم سيولتها. ويهدف المعيار الدولي IFRS 9 إلى وضع وصياغة "مبادئ للتقرير المالي للأصول والالتزامات المالية بما يوفر معلومات ملائمة ومفيدة لمستخدمي القوائم المالية لتقييمهم لمبالغ وتوقيت وحالة عدم التأكد من التدفقات النقدية المستقبلية للمنشأة. حيث تتأثر السيولة البنكية بشكل رئيسي بأنشطة الادوات المالية (Vinciguerra and Cipullo, 2018, p. 5).

ويمثل القياس الموضعي والدقيق لمخاطر السيولة في التوقيت المناسب المحور الثاني من المحاور الاساسية للإطار المتكامل لإدارتها والذي يتضمن القيام بتحديد وقياس ورقابة والتحكم في المخاطر التي تواجه البنوك التجارية. ويجب على البنوك الالتزام بتطبيق المعايير الرقابية الدولية وكذلك المعايير المحاسبية ذات الصلة بالمخاطر المصرفية وذلك لبناء نظام معلومات متكامل قادر علي تحديد وقياس تلك المخاطر بشكل موضوعي ودقيق (عامر، بطرس، ٢٠١٥، صـ ٥٥٣).

وعلى ذلك، تتمثل مشكلة البحث في عدم وجود اطاراً اجرائياً يمكن للبنوك التجارية الاستناد إليه لتطبيق متطلبات إتفاقية بازل ٣ لقياس مخاطر السيولة بما يتوافق مع ضوابط المعيار الدولي IFRS 9 بشأن المحاسبة عن الأدوات المالية. ومن ثم يمكن صياغة مشكلة البحث في ضوء التساؤلات التالية:

١. ما هي طبيعة مخاطر السيولة التي تواجه البنوك التجارية؟
٢. ما هي المتطلبات التنظيمية لمقررات بازل ٣ الحاكمة لقياس مخاطر السيولة بالبنوك التجارية؟
٣. ما هي ضوابط المعيار الدولي IFRS 9 بشأن تطبيق نسبتي تغطية السيولة وصافي التمويل المستقر؟
٤. هل يمكن تقديم نموذجاً محاسبياً لتحديد وقياس مخاطر السيولة استناداً الي متطلبات الرقابة المصرفية وضوابط المعيار IFRS 9؟

٢/١ الدراسات السابقة:

فيما يلي نستعرض ملخصاً لأهم الأبحاث والدراسات السابقة التي تناولت المجالات المختلفة لموضوع البحث، وذلك للتوصل إلى أهم نتائجها، وهي كما يلي:

ركزت دراسة (بوعبدلي؛ سعيد، ٢٠١٤) بعنوان " دعم تسيير مخاطر السيولة المصرفية في ظل إسهامات اتفاقية بازل الثالثة " على أنواع السيولة التي تهتم بها البنوك، وكيف يمكن للبنوك أن تتجنب مخاطر السيولة بتطبيق مقررات لجنة بازل ٣ وغيرها من المعايير من خلال تحديد ما مدى مساهمة بازل ٣ في إدارة مخاطر السيولة؟ وهل تعتبر مبادئها كافية لحماية البنوك والقطاع المالي؟ وتمثلت أهم نتائج هذه الدراسة فيما يلي:

- رغم حساسية الإطار التنظيمي لبازل ٢ للمخاطر واهتمامه بمستويات رأس المال إلا انه واجه العديد من الانتقادات منها إغفال مخاطر السيولة.
- أن احتفاظ بعض البنوك بأصول سائلة غير كافية لمواجهة صدمات السيولة أدى بها إلى الإفلاس، وذلك على الرغم من امتلاكها مستويات لرأس المال أعلى من النسب التنظيمية (٨%). ومن أبرز الأمثلة على ذلك هو بنك Lehman Brothers الذي كان يحتفظ بنسبة ١١% للشريحة الأولي لرأس المال التنظيمي.
- أدي الاهتمام المتزايد بمخاطر السيولة الى قيام لجنة بازل بإرساء معايير دولية لكيفية قياسها ومن ثم لإدارتها، حيث أن الأزمات المصرفية تبدأ بأزمة سيولة ويمكن أن تتحول إلى أزمة اقتصادية.
- إهتمت المعايير التنظيمية وفقاً لمقررات بازل ٣ بوضع مبادئ أساسية لإدارة ومراقبة مخاطر السيولة ودور الجهات الرقابية في قياسها وإدارتها.
- من المتوقع أن تسهم إتفاقية بازل ٣ في تحقيق نوعاً من الاستقرار في الجهاز المصرفي، غير أن الحكم على فاعلية هذه الإجراءات لا يمكن أن يتم لحين استكمال التطبيق هذه في نهاية ٢٠١٩.

وقدمت دراسة (Hong et al., 2014) بعنوان The information content of Basel III liquidity risk measures تحليلًا شاملاً لحساب نسبة تغطية السيولة ونسبة صافي التمويل المستقر

للبنوك التجارية الأمريكية خلال الفترة ٢٠٠١-٢٠١١. كما قامت بدراسة العلاقات المحتملة بين نسبتي السيولة التنظيمية وفقا لمقررات بازل ٣ واحتمالية تعثر البنوك. حيث توصلت الدراسة الي ان نسبتي السيولة التنظيمية لهما تأثيرات محدودة على تعثر البنوك، وان مخاطر السيولة النظامية هي السبب الرئيسي في الازمة المالية للبنوك في عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٠. ويشير ذلك إلى أن وجود إطار فعال لإدارة مخاطر السيولة يحتاج إلى قياس مخاطر السيولة على المستوى الفردي وعلى مستوى النظام ككل. كما انه في ظل سعي نسبة تغطية السيولة لضمان توافر مستوي كاف من الاصول السائلة عالية الجودة لمدة ٣٠ يوماً، فإن الغرض الأساسي لهذه المصدات المؤقته هو التأكد من قدرة البنوك ذات الملاءة المالية الجيدة على مواجهة صدامات السيولة. وبالتالي فان هذه المصدات لن تستطيع تخفيف حدة مخاطر السيولة في حالة وجود مشاكل في الملاءة المالية. كما اكدت النتائج على أن البنوك تميل إلى زيادة نسبة تغطية السيولة إذا كانت تتوقع حدوث تعثر مالي، أو إذا كانت لديها مخاطر مرتفعة تتعلق بالملاءة المالية، أو إذا واجهت تدهورًا في الظروف الاقتصادية.

في حين قامت دراسة (Dietrich et al., 2014) بعنوان The good and bad news about the new liquidity rules of Basel III in Western European countries بتحليل خصائص نسبة صافي التمويل المستقر لعينة من ٩٢١ من البنوك الأوروبية بين عامي ١٩٩٦ و ٢٠١٠، وكذلك العوامل التي تؤثر على هذه النسبة وما هو تأثيرها على مؤشرات أداء البنوك المختلفة. وقد وجدت الدراسة أن غالبية البنوك لم تلتزم بمتطلبات الحد الأدنى لنسبة صافي التمويل المستقر، ولا سيما المؤسسات الأكبر والأسرع نمواً وكذلك البنوك النشطة في إدارة الأصول والخدمات المصرفية الاستثمارية. ولكن بدأ الكثير من هذه البنوك في زيادة هذه النسبة مع بداية الأزمة المالية في عام ٢٠٠٨، حيث تقوم نسبة صافي التمويل المستقر بتعزيز هياكل التمويل المستدامة في المؤسسات المالية. وسيكون لدى البنوك خياران أساسيان لتحسين أوضاعها التمويلية ولتلبية متطلبات نسبة صافي التمويل المستقر. حيث يتمثل الخيار الأول هو تغيير المزيج التمويلي من خلال الاعتماد على مصادر تمويل طويلة الاجل، ومحاولة جذب المزيد من ودائع العملاء و / أو زيادة حقوق الملكية. في حين يتمثل الخيار الثاني لهذه البنوك في تقليص قاعدة أصولها، الأمر الذي قد يؤثر بدوره سلباً على الاقتصاد من خلال إنخفاض حجم الإقراض وبالتالي تقليل الربحية. وعلى الأرجح، سوف تتبنى البنوك مزيجاً من هذين الخيارين من أجل تلبية متطلبات السيولة وفقا لمقررات بازل ٣ الجديدة.

وحاولت دراسة (Cipullo and Vinciguerra, 2014) بعنوان Basel 3 VS Accounting Standards in the Liquidity Reporting تقييم ما إذا كان إعداد التقارير المالية يعكس بشكل موضوعي المخاطر التي تتعرض لها البنوك، خاصة مخاطر السيولة التي أصبحت قضية هامة يجب التعامل معها. ولذلك تم تناولها مؤخراً من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية ولجنة بازل. وقد خلصت الدراسة الى ما يلي:

- أن الأزمة المالية الأخيرة أظهرت فشل أسواق رأس المال في تلبية احتياجات المؤسسات المالية من السيولة. ولذلك استهدفت لجنة بازل ضبط مخاطر السيولة من خلال اقرار متطلبات لتحديدها وقياسها، والتي يجب على البنوك الالتزام بها على المدى القصير والطويل الاجل.
- تسعي جهود مجلس معايير المحاسبة الدولية لتعزيز الافصاح عن المعلومات الهامة والمفيدة عن التدفقات النقدية المستقبلية للمنشأة.

- أن الكثير من المشاكل تنبع من الأهداف المختلفة لكل من الإطار التنظيمي لبازل والإطار المحاسبي للمعايير الدولية للتقرير المالي IFRS، حيث تهدف المعايير التنظيمية الى تعزيز الأمن والسلامة للبنوك والنظام المصرفي، في حين تهدف المعايير المحاسبية الى خدمة المصلحة العامة من حيث تعزيز الشفافية والافصاح عن المعاملات الاقتصادية.
- يجب أن يفكر مجلس معايير المحاسبة الدولية في فرصة إصدار معيار محدد للقطاع المصرفي. حيث تمثل إدارة الأدوات المالية الأعمال الأساسية في القطاع المصرفي، ألا أن لها دوراً ثانويا في الكيانات غير المالية. ولذلك فمن الافضل أن يكون لها معاملة مستقلة.

استهدفت دراسة (الميهي، ٢٠١٥) بعنوان " القياس والإفصاح عن مخاطر السيولة البنكية في ضوء مقررات لجنة بازل ٣ ومعايير التقارير المالية الدولية IFRS - دراسة ميدانية على البنوك التجارية المصرية " بيان مدى التوافق بين تطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS 7 & 9) ومقررات لجنة بازل ٣ للرقابة المصرفية وتقديم إطار مقترح يدعم التوافق للقياس والإفصاح عن مخاطر السيولة البنكية التي تواجه البنوك التجارية المصرية. من خلال إجراء دراسة ميدانية على عينة من البنوك التجارية المصرية (العامة – الخاصة) باستخدام قائمة استقصاء لتحديد مدى وعي وإدراك مسئولي إدارات المخاطر وإدارة الأصول والالتزامات ALCO والإدارة المالية لأهمية القياس والإفصاح عن مخاطر السيولة البنكية، والالتزام بالمتطلبات الكمية والنوعية لقياس وتقييم هذه المخاطر. وخلصت نتائج الدراسة إلى توحد خطط واستراتيجيات وسياسات كل من مجلس إدارة البنك والإدارة العليا، ووظائف إدارة التمويل بالبنك بشأن تكوين مصدات كافية للسيولة تدعم استقرار البنك في ظل الظروف المواتية وغير المواتية. وكذلك عدم وجود اختلافات ذات دلالة إحصائية بشأن طبيعة وأهمية مخاطر السيولة، التزام البنوك بالمتطلبات الكمية والنوعية لقياس وتقييم مخاطر السيولة في ضوء تعليمات بازل ٣، التوافق بين أساليب القياس والإفصاح عن مخاطر السيولة في ظل مقررات بازل ٣ ومعايير التقارير المالية الدولية IFRS، وأخيراً وجود علاقة ارتباط طردية بين مقومات الإطار المقترح للقياس والإفصاح عن مخاطر السيولة.

وحاولت دراسة (Vinciguerra and Cipullo, 2018) بعنوان Liquidity Issues in the Banking Sector from an Accounting Perspective التحقق مما إذا كانت المعلومات المالية التي يتطلبها المعيار الدولي IFRS 9 مفيدة وملائمة بشكل كاف لتقييم السيولة للمؤسسة المالية. حيث تتكون أصول والتزامات المؤسسات المالية بشكل كبير من الأدوات المالية. وبالتالي يعتبر معيار IFRS 9 أحد المعايير الرئيسية التي يجب تحليلها ودراستها في هذا الشأن. وقد توصلت الدراسة الي ما يلي:
- يمكن ان تتأثر مكونات السيولة والمخاطر المرتبطة بها بالأنظمة المحاسبية المطبقة داخل البنوك. وذلك لأن المعلومات المفيدة في التعرف على ذلك يتم اعدادها والإفصاح عنها وفقاً للقواعد المحاسبية.
- يجب أن يكون لقيم الأصول المالية المعترف بها قدرة تنبؤيه لمقدار التدفقات النقدية نتيجة تحقيق هذه الأصول في المستقبل، وأن يوفر الإفصاح المحاسبي معلومات عن توقيتات حدوث ذلك.
- على الرغم من أن أحد أهداف الإطار المفاهيمي للمعايير الدولية هو تقديم معلومات بشأن صافي التدفقات النقدية المستقبلية للوحدة الاقتصادية لتقييم سيولتها، إلا أن مجلس معايير المحاسبة الدولية لم يوضح مفهوم السيولة ومكوناتها المختلفة.
- أن إدراج مفاهيم السيولة ومفهوم نموذج الأعمال يمكن أن يساعد في جعل محتويات الإطار المفاهيمي أكثر اكتمالاً ويجعل منه دليلاً أفضل لإعداد وفهم التقارير المالية للأغراض العامة.

كما قامت دراسة (Roberts et al., 2019) بعنوان Bank Liquidity Creation, Systemic Risk and Basel Liquidity Regulations بمحاولة اختبار مدي التوازن والموائمة في الاجل القصير بين خلق السيولة والملاءة المالية للبنوك التي تلتزم بتطبيق نسبة تغطية السيولة. حيث تم الاعتماد على مؤشر عدم تطابق السيولة لقياس خلق السيولة، كما تم تحديد تأثيرات نسبة تغطية السيولة من خلال تحليل التغييرات التي طرأت على حجم السيولة من قبل البنوك التي تلتزم بتطبيق نسبة تغطية السيولة بالنسبة مقارنة بالبنوك الأصغر التي لا تخضع لنسبة تغطية السيولة منذ الربع الثاني لعام ٢٠١٣، وذلك بعد اصدار قواعد تغطية السيولة بشكل نهائي وفقا لاتفاقية بازل. واشارت النتائج أن عملية خلق السيولة تتناقص مع احتفاظ البنوك بأصول سائلة عالية الجودة، وقد تعوض البنوك هذا التأثير عن طريق زيادة حصة الأصول غير السائلة في محافظ الأصول السائلة غير عالية الجودة. كما قد تزداد المخاطر النظامية إذا أدت نسبة تغطية السيولة إلى تعرض البنوك لمخاطر مماثلة مرتبطة. فضلا عن حدوث انخفاض في حجم السيولة في القطاع المصرفي منذ عام ٢٠١٣، وان البنوك التي تحتفظ بنسبة تغطية السيولة هي المسؤولة عن معظم هذا الانخفاض، والذي يحدث نتيجة انخفاض كلا من الأصول غير السائلة وكذلك الخصوم السائلة في ميزانياتها العمومية.

ومن استقراء الدراسات السابقة يتضح للباحث ما يلي:

- ركزت غالبية الدراسات على أهمية السيولة وتطور مفهومها بالنسبة للاستقرار المالي، وكذلك دورها المحوري في الأزمة المالية مع الاشارة الي قصور معايير الرقابة المصرفية آنذاك.
- تناولت بعض الدراسات التقييم المالي ومراقبة مخاطر السيولة في ضوء المعايير التنظيمية لبازل ٣ كمحاولة للتصدي للأزمة المالية، والقيام بتحليل تأثير نسب السيولة التنظيمية على حجم السيولة والملاءة المالية للبنوك. بالإضافة الي محاولة تحديد مدي كفاية ومنفعة المعلومات التي يتطلبها المعيار IFRS 9 لتقييم وقياس مقدار سيولة المؤسسات المالية.
- أشارت معظم الدراسات أن زيادة جودة المعلومات المحاسبية يمكن أن يقلل من تعرض الشركة لمخاطر السيولة. حيث يمكن للمتغيرات المحاسبية أن تؤثر على تقييم الشركة وتكلفة رأس المال من خلال تأثيرها على جوانب السيولة المختلفة.
- استهدفت إحدى الدراسات الميدانية القياس المحاسبي والتقييم المالي لمخاطر السيولة في ضوء كل من مقررات بازل ٣ والمعايير الدولية للتقرير المالي.

وتأسيساً على ما سبق، يستهدف هذا البحث تحسين دقة وموضوعية القياس المحاسبي والتقييم المالي لمخاطر السيولة من خلال تحقيق التوافق بين كل من المعايير التنظيمية والمعايير المحاسبية الحاكمة للقطاع المصرفي. ولا سيما في ظل عدم توافر دراسات تطبيقية بالبنوك التجارية المصرية في هذا الشأن.

٣/١ اهداف البحث:

يهدف هذا البحث بالدرجة الأولى الى تعزيز قياس وتقييم مخاطر السيولة في البنوك التجارية المصرية بالارتكاز الى متطلبات بازل ٣ والمعيار الدولي للتقرير المالي IFRS 9. وسعياً الى تحقيق هذا الهدف سوف يتم تحقيق الأهداف الفرعية التالية:

١. تحديد طبيعة مخاطر السيولة ومكوناتها الاساسية بالبنوك التجارية.
٢. استعراض المتطلبات الكمية والنوعية لمقررات بازل ٣ والضوابط المحاسبية لقياس وتقييم مخاطر السيولة في البنوك التجارية.

٣. عرض ضوابط المعيار IFRS 9 بشأن قياس وتقييم نسبتي تغطية السيولة وصافي التمويل المستقر.

٤. محاولة تقديم نموذجاً محاسبياً لقياس وتقييم مخاطر السيولة في البنوك التجارية المصرية استناداً الى مقررات بازل ٣ ومتطلبات المعيار IFRS 9.

٤/١ فروض البحث:

للاجابة على تساؤلات البحث وتحقيق اهدافه يمكن صياغة الفروض التالية للبحث:

١. لا توجد اختلافات معنوية بين البنوك التجارية العاملة في مصر من حيث ملكيتها (عامة – خاصة – فروع اجنبية) بشأن دور المعايير والمعلومات المحاسبية في قياس وتقييم مخاطر السيولة بالبنوك التجارية.

٢. لا توجد اختلافات معنوية بين البنوك التجارية العاملة في مصر من حيث ملكيتها (عامة – خاصة – فروع اجنبية) بشأن مدي الالمام بضوابط المعيار IFRS 9 لقياس وتقييم نسبتي تغطية السيولة وصافي التمويل المستقر.

٣. لا توجد اختلافات معنوية بين البنوك التجارية العاملة في مصر من حيث ملكيتها (عامة – خاصة – فروع اجنبية) بشأن تطبيق مؤشري تغطية السيولة وصافي التمويل المستقر، ومدي التزامها بالحد الأدنى لهذه النسب وفقاً لتعليمات البنك المركزي المصري.

٤. يؤدي تطبيق النموذج المقترح الي قياس وتقييم مخاطر السيولة التي تواجه البنوك التجارية المصرية.

٥/١ تقسيمات البحث:

سعياً نحو تحقيق أهداف البحث، واختبار الفروض واستخلاص النتائج والتوصيات، سوف يتم تقسيم البحث على النحو التالي:

أولاً: الإطار العام للبحث.

ثانياً: ماهية مخاطر السيولة والمعايير الحاكمة لقياسها.

ثالثاً: النموذج المقترح لقياس وتقييم مخاطر السيولة بالبنوك التجارية المصرية.

رابعاً: الدراسة التطبيقية للقياس المحاسبي والتقييم المالي لمخاطر السيولة بالبنوك التجارية المصرية.

خامسا: النتائج والتوصيات.

ثانياً: ماهية مخاطر السيولة والمعايير الحاكمة لقياسها

تشير مخاطر السيولة المصرفية بشكل عام الي عدم قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته عند استحقاقها نتيجة عدم قدرته على توليد النقد اللازم لمواجهة انخفاض الودائع أو زيادة الاصول المالية. وتنشأ مخاطر السيولة من عدم التطابق في آجال استحقاق الاصول والالتزامات المالية، حيث تتضمن طبيعة العمل المصرفي بشكل رئيسي تحويل ودائع العملاء قصيرة الاجل الي قروض طويلة الأجل مما يعرض البنك الي العديد من المخاطر من أهمها مخاطر السيولة. كما انه في حالة نقص السيولة فانه يتعذر على البنك توفير اموال كافية سواء عن طريق زيادة التزاماته او من خلال تحمل تكلفة معقولة نتيجة تسييل أصول بشكل سريع مما يؤثر سلبا على الربحية. وعلي ذلك يمكن القول أن مخاطر السيولة تتكون من العديد من العناصر الرئيسية والتي تتمثل فيما يلي (Banks, 2014, pp. 4–5):

١. مخاطر سيولة الأصول Asset Liquidity Risk: وتنشأ من عدم القدرة على تحويل (بيع أو رهن) بعض أصول البنك إلى نقدية بالقيمة المتوقعة نتيجة لصعوبة تسييلها بالسوق او لوجود قيود على قيام البنك بالتصرف في بعض الاصول المملوكه له.
٢. مخاطر سيولة التمويل Funding Liquidity Risk: وتنشا نتيجة عدم قدرة البنوك على توفير مصادر تمويل موثوقة سواء طويلة أو قصيرة الأجل بتكلفة اقتصادية مقبولة من أجل مقابلة التزاماته المالية الحالية أو المستقبلية.
٣. مخاطر عدم تطابق السيولة Liquidity Mismatches Risk: وتنشأ نتيجة عدم التطابق بين كل من آجال استحقاق اصول البنك والتزاماته وبالتالي حدوث اختلاف بين التدفقات النقدية الخارجة والداخلة بمرور الوقت، الأمر الذي يؤدي بالتبعية الي حدوث خسائر.
٤. مخاطر سيولة الأحداث المحتملة Liquidity Contingencies Risk: وتشير إلى تلك الخسائر الناتجة عن الأحداث المستقبلية غير المتوقعة والتي يمكن ان تؤثر سلباً على تدفقات السيولة.

ويعرف البنك المركزي المصري مخاطر السيولة على انها " المخاطر الذي تؤدي إلى تحقيق خسائر نتيجة عدم مقدرة البنك على تمويل أي زيادة في الأصول او الوفاء بالتزاماته في تاريخ الاستحقاق بسبب عدم قدرة البنك على توفير التمويل اللازم أوعدم كفاية الأصول السائلة، أو إمكانية القيام بذلك ولكن مع تكبد خسائر كبيره أو غير مقبولة" (البنك المركزي، ٢٠١٦أ، صـ ١٨).

وتعتبر السيولة من الاهداف الاساسية للمؤسسات المالية وذلك لاحتياجها المستمر الي الاحتفاظ بقدر كاف من السيولة النقدية حتى تستطيع الوفاء بالتزاماتها المالية في آجال استحقاقها، حيث تتضح أهمية السيولة للبنوك التجارية بشكل كبير في مجال مواجهة المسحوبات المستمرة من الودائع، ولتلبية حاجات الأفراد والوحدات الاقتصادية من التسهيلات الائتمانية وتوفير خدمات مالية ومصرفية بشكل متميز ومستدام. حيث أن قضية السيولة تؤثر في الواقع العملي علي كل من (Cipullo and Vinciguerra, 2014, p. 47):

- وجهة نظر الإدارة: وذلك فيما يتعلق بالمعلومات التي يحتاج إليها البنك من أجل التقدير الذاتي لمستوي السيولة والتعامل معها ومراقبتها.
- وجهة نظر مستخدمي التقارير المالية: وذلك من حيث البيانات المستخدمة من قبل المستثمرين بهدف فهم ومراقبة سيولة البنك لإصدار أحكامهم الخاصة، ومن قبل المنظمين والمراقبين لضمان استقرار النظام المالي.

ويمكن قياس السيولة المصرفية من خلال مدخل التدفقات النقدية والذي يمثل منهجاً شاملاً لتحديد عدم تطابق التدفقات النقدية، حيث يعتمد قياس صافي متطلبات التمويل على مكونات قائمة السيولة الهيكلية لقياس عدم تطابق التدفقات النقدية في توقيتات زمنية مختلفة، وذلك على أساس الاستحقاق المتبقي للتدفقات النقدية أو السلوك المتوقع في المستقبل للاصول والالتزامات المالية والبنود خارج الميزانية العمومية (خطابات الضمان، الإعتمادات المستندية ،.....) . ويعتبر الفرق بين التدفقات النقدية الداخلة والخارجة في كل فترة

زمنية نقطة ارتكاز لقياس فائض أو عجز سيولة البنك خلال سلسلة من الفترات الزمنية المستقبلية (Hanmanth and Shivaji, 2014, p. 287).

ويحكم عملية القياس والتقييم الموضوعي لمخاطر السيولة نوعين من المعايير هما المعايير التنظيمية والرقابية Supervisory rules وكذلك المعايير المحاسبية ذات الصلة بالمؤسسات المالية. والتي سوف يتم عرضها فيما يلي.

١/٢ المتطلبات التنظيمية لقياس وتقييم مخاطر السيولة:

نشرت لجنة بازل للرقابة المصرفية BCBS بعد الأزمة المالية العالمية "مبادئ إدارة مخاطر السيولة والرقابة عليها" في سبتمبر ٢٠٠٨، وذلك اعترافا بضرورة قيام البنوك بتحسين إدارة مخاطر السيولة. حيث أوصت اللجنة في المبدأ الخامس أن يكون لدى البنك عملية سليمة لتحديد وقياس ومراقبة مخاطر السيولة، وينبغي أن تتضمن هذه العملية إطارا قويا للتقدير الشامل للتدفقات النقدية الناشئة عن الاصول والالتزامات المالية والبنود خارج الميزانية العمومية ، بما في ذلك تأثير التعرضات المحتملة الأخرى التي قد تؤثر على مصادر واستخدامات الأموال المتاحة وعلى جميع العملات التي يتعامل بها البنك (Hanmanth and Shivaji, 2014, p. 280).

وعلى ذلك فقد تم ادراج مخاطر السيولة ضمن اتفاقية بازل ٣ لضمان تعزيز قدرة المؤسسات المالية لمواجهة صدمات السيولة قصيرة الاجل وموائمة عمليات التمويل والاقراض طويلة الاجل الخاصة بها بطريقة أفضل. حيث اقترحت مقررات بازل ٣ نوعين من المؤشرات يرتبط احداهما بتقييم قدرة البنك على الاحتفاظ بالسيولة في الاجل القصير، في حين يرتبط النوع الثاني من هذه المؤشرات بتقييم مدي قدرة البنك على الاحتفاظ بالسيولة في الاجل الطويل في ظل عدد من السيناريوهات المحتملة لضغوط السيولة (عقون، قايدي، ٢٠١٥، صـ ١٣١)، وذلك وفقا لما يلي (البنك المركزي، ٢٠١٦ب، صـ ٥ -١٥):

- نسبة تغطية السيولة Liquidity Coverage Ratio (LCR):

وتهدف هذه النسبة الي تعزيز مرونة السيولة البنكية قصيرة الاجل لتمكين المؤسسات المالية من تلبية احتياجاتها من السيولة ذاتيا في حالة حدوث ازمة، وذلك من خلال إلزام البنك بعدم تجاوز صافي التدفقات النقدية الخارجة عن التدفقات الداخلة للاصول السائلة عالية الجودة المتاحة له خلال ٣٠ يوم. وتحسب هذه النسبة وفقا للمعادلة التالية:

$$\text{نسبة تغطية السيولة} = \frac{\text{الأصول السائلة عالية الجودة}}{\text{إجمالى صافي التدفقات النقدية الخارجة خلال ٣٠ يوم}} \geq ١٠٠\%$$

حيث أنه:

- تعتبر الأصول عالية السيولة إذا ما أمكن تحويلها إلى نقدية بسهولة وبسرعة مع تحمل قدر ضئيل من الخسائر أوبدون أي خسائر.
- تتمثل إجمالى صافي التدفقات النقدية الخارجة في مقدار الزيادة في الرصيد التراكمي المتوقع للتدفقات النقدية الخارجة عن الرصيد التراكمي المتوقع للتدفقات الداخلة في ظل السيناريو المحدد خلال ٣٠ يوم.
- وفقا لمتطلبات بازل ٣ فان الاصول عالية السيولة يتعين على الاقل ان تعادل اجمالي صافي التدفقات النقدية الخارجة خلال مدة ٣٠ يوماً.

- نسبة صافي التمويل المستقر Net Stable Funding Ratio (NSFR):

وتركز هذه النسبة على مصادر التمويل متوسطة وطويلة الأجل لتعزيز المرونة على المدي الطويل من خلال ايجاد حوافز اضافية للبنوك لتمويل انشطتها عن طريق مصادر تمويل مستقرة. وعلى ذلك يجب أن تتوافق آجال القروض الممنوحة لمدة ١٢ شهراً او أكثر مع مصادر تمويل ذات آجال مماثلة بدلاً من عمليات الاقتراض قصيرة الاجل.

حيث تهدف نسبة صافي التمويل المستقر (NSFR) إلى تحقيق التوازن الهيكلى للقوائم المالية للبنوك وتشجيع استخدام موارد مستقرة للتمويل، وذلك للحد من الافراط في الاعتماد على التمويل قصير الاجل للوحدات الاقتصادية الكبيرة فى أوقات ازدهار السيولة فى السوق. ولتحسين عملية تقدير مخاطر السيولة لجميع البنود داخل وخارج الميزانية. وذلك من خلال المعادلة التالية:

$$\text{نسبة صافي التمويل المستقر} = \frac{\text{قيمة التمويل المستقر المتاح}}{\text{قيمة التمويل المستقر المطلوب}} \geq ١٠٠\%$$

حيث أن:

- التمويل المستقر المتاح: يتكون من القاعدة الرأسمالية للبنك، والأسهم الممتازة ذات أجل سنه فأكثر، والالتزامات ذات أجل استحقاق فعال سنه فأكثر، وأخيراً الجزء المستقر من الودائع غير محددة الأجل.
- التمويل المستقر المطلوب: يتم حسابه على أساس إجمالي قيمة الأصول المحتفظ بها والممولة من قبل البنك مرجحة بمعامل التمويل المستقر لكل نوع من الأصول، بالإضافة إلى البنود خارج الميزانية مرجحة بمعامل التمويل المستقر المقابل لها.

ويجب أن تؤخذ طبيعة أعمال البنك وأنشطته ومواطن ضعفه بعين الاعتبار عند تصميم سيناريوهات ضغوط السيولة، بحيث تتضمن السيناريوهات مخاطر التمويل الاساسي ومخاطر سيولة السوق التي يتعرض لها البنك. وينبغي استخدام نتائج اختبارات تحمل الضغوط لتحديد مصادر الضغوط المتوقعة للسيولة وتحليل الآثار المحتملة على التدفقات النقدية للبنك ووضع السيولة والربحية والملاءة المالية. فضلا عن تحديد الإجراءات التصحيحية للحد من تعرضات البنك لمخاطر السيولة، وبناء مصدات وضبط مستويات السيولة لتتناسب مع استراتيجية تحمل المخاطر، واخيرا وضع خطط التمويل الطارئة للبنك للتعامل مع هذه السيناريوهات (Hanmanth and Shivaji, 2014, p. 296).

وتري دراسة (Cipullo and Vinciguerra, 2014, p. 49) ان الاطار الرقابي لمقررات بازل ٣ لقياس وتقييم مخاطر السيولة لا يأخذ في الحسبان الجوانب المتعددة لمفهوم الربحية والنمو المتصلة بالسيولة، وكذلك يتجاهل توازن السيولة خلال الفترة الوسيطة من شهر الي عام. كما يمكن للادارة التلاعب بمكونات مقام نسبة تغطية السيولة وفقا لهدفها لزيادة أو خفض التدفقات النقدية التعاقدية الخارجة او الداخلة خلال ٣٠ يوما، ومن ثم تعديل قراراتهم التمويلة والاستثمارية. في حين يتعين العمل على ايضاح وتبسيط القواعد المتعلقة بتكرار الإفصاح إلى الجهات الرقابية والتكاليف المرتبطة بعدم الامتثال، وذلك من أجل تجنب استغلال السياسات والبدائل المحاسبية الممكنة للقيام بممارسات ادارة الارباح.

٢/٢ الضوابط المحاسبية للاعتراف وقياس مخاطر السيولة:

يمكن للمعايير المحاسبية التاثير على سيولة المؤسسات المالية من خلال التاثير الواضح للمعلومات المحاسبية على اتخاذ القررات الادارية وكذلك تأثيرها على القيام بعملية الرقابة من قبل الجهات الرقابية. وعلى ذلك يستهدف واضعي المعايير المحاسبية تزويد مستخدمي القوائم المالية بالمعلومات الملائمة والمفيدة لتقدير صافي التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من حيث قيمتها وتوقيت حدوثها في ظل حالة عدم التأكد

المحيطة بها . ويتمثل دور المعلومات المحاسبية في إدارة مخاطر السيولة فيما يلي (الخطيب، ٢٠٠٨، صـ ١٤٧):

- الموائمة الزمنية لإدارة الاصول والالتزامات المالية والتدفقات النقدية المطلوبة.
- الرقابة على مصادر واستخدامات أموال البنوك من الودائع وإعطاء أولوية عند توظيف تلك الأموال للاستثمارات ذات العائد المضمون.
- وضع آلية للتحكم في إدارة مخاطر السيولة على أن تكون تلك الآلية جزء من الرقابة الداخلية للبنوك يتم من خلالها المراجعة الدورية للمعلومات المحاسبية الواردة بشأن عملية إدارة السيولة وكذلك فيما يتعلق بتحديد المشاكل والمعوقات التي تواجه عملية توفير السيولة.

حيث ان زيادة جودة المعلومات المحاسبية من الممكن أن يؤدي الي تخفيض احتمالات التعرض لمخاطر السيولة لاسيما في ظل تحسين مستوي الشفافية والموضوعية الذي من شأنه تخفيض حالة عدم التاكد بالنسبة لمستوي سيولة المؤسسة المالية، وذلك من خلال التركيز على خاصية المعلومات المحاسبية في تقديم أساساً ملائما للتنبؤ بالتدفقات المستقبلية تفيد في تحديد درجة السيولة والملاءة المالية وذلك عن طريق معرفة نتائج الأنشطة المتعددة التي تقوم بها المؤسسة المالية، وبالتالي تعزيز القدرة علي تحليل مصادر الأموال واستخداماتها (Sadka, 2011, p. 149).

فلا يمكن فصل وضع السيولة الخاص بالوحدة الاقتصادية والمخاطر المرتبطة به عن نظام المحاسبة. وبما أن المعلومات المفيدة في التعرف على ذلك يتم إنتاجها وفقًا للقواعد المحاسبية ويتم الإفصاح عنها من خلال إعداد التقارير المالية ، فإن مكونات السيولة ومخاطرها يمكن أن تتأثر بالأنظمة والمعايير المحاسبية للقياس والافصاح وذلك علي النحو التالي (Vinciguerra and Cipullo, 2018, p. 82):

- ينبغي أن تكون المعايير المحاسبية المتعلقة بالقياس والافصاح المحاسبي عن الأصول المالية قادرة على توفير معلومات مفيدة لتحديد توقيات تحقق هذه الأصول وكذلك قيمها الدفترية الحقيقية لانها تمثل نقطة البداية في تحديد التدفقات النقدية المستقبلية عند قياس مخاطر سيولة الأصول.
- أن توفر السياسات المتعلقة بالقياس والافصاح عن الالتزامات المالية معلومات دقيقة تسهم في تحديد مقدار الأموال النقدية وتوقيتاتها للتعامل مع هذه الالتزامات لقياس مخاطر سيولة التمويل.
- ضرورة توفير معلومات محاسبية عن مقدار وتوقيتات التدفقات النقدية التي سوف يتم استهلاكها او انتاجها من الاستثمارات التي تتم ادارتها في وقت واحد (بشكل متزامن) كاساس لقياس التحوط لمخاطر عدم تطابق السيولة.
- يجب أن يتطلب النظام المحاسبي توفير معلومات حول مخاطر سيولة الأحداث المحتملة -الخسائر التي تسببها الأحداث المستقبلية غير المتوقعة لتحديد الأحداث التي يمكن أن تستهلك التدفقات النقدية في المستقبل.

وبصفة عامة ينبغي أن يتيح النظام المحاسبي بالبنك كحد أدنى البيانات والمعلومات الآتية للإدارة العليا للبنك حتى تتمكن من اتخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب (الحمداني واخرون، ٢٠١٣، صـ ٢٠٩):

- مدى كفاية مصادر السيولة بالمقارنة بالاحتياجات الحالية والمستقبلية.
- التكلفة المناسبة لتوفير السيولة في أي وقت من الأوقات.
- قيمة الأصول القابلة للتحويل إلى نقدية دون خسائر تذكر.
- الحجم المتوقع استخدامه من الارتباطات/الحدود الائتمانية.
- حجم الموارد قصيرة الأجل المستخدمة في تمويل أصول ذات آجال طويلة.

وعلى الرغم من أن أحد أهداف الإطار المفاهيمي لمجلس معايير المحاسبة الدولية IASB هو تقديم معلومات بشأن صافي التدفقات النقدية المستقبلية للوحدة الاقتصادية ، وهو مفيد لتقييم سيولتها ، فهناك بعض النقاط الجوهرية سواء بشكل عام أو من وجهة النظر المصرفية المرتبطة بمتطلبات توفير معلومات التدفقات النقدية المستقبلية للمنشأة ، والتي تتمثل فيما يلي (Vinciguerra and Cipullo, 2018, p. 83):

- عدم توضيح مفهوم السيولة ومكوناتها المختلفة ومخاطرها، حيث قد يكون هذا مفيداً كدليل في تفسير المعلومات المالية للتعرف على وإدراك حقيقة مقدار السيولة بالبنوك. حيث لا يشمل تعريف الفائدة الوارد في سياق المعيار IFRS 9 (الذي يوصف بأنه مقابل القيمة الزمنية للنقود والمخاطر الائتمانية المرتبطة بالمبلغ الأصلي غير المسدد خلال فترة معينة من الزمن) مكون مخاطر السيولة the liquidity risk' component في قسط الخطر the risk premium.
- لم يتم توضيح مفهوم نموذج الاعمال بشكل كافٍ في الإطار المفاهيمي حيث تتبني الوحدات الاقتصادية، خاصة تلك العاملة في القطاع المصرفي، في إدارة الأصول والخصوم المالية نموذجًا تجاريًا يستند إلى منهج المحفظة. ويؤثر نموذج الاعمال المعتمد على معايير القياس والتقييم المطلوب تنفيذها، وبالتالي المعلومات المفصح عنها.

ويهدف المعيار الدولي IFRS 9 إلى وضع وصياغة "مبادئ للتقرير المالي للأصول والالتزامات المالية بما يوفر معلومات ملائمة ومفيدة لمستخدمي القوائم المالية لتقييمهم لمبالغ وتوقيت وحالة عدم التأكد من التدفقات النقدية المستقبلية للمنشأة. وعلى الرغم من تأثر السيولة البنكية بشكل رئيسي بأنشطة الادوات المالية، الا ان المعيار IFRS 9 لم يقترح أي مؤشرات مالية لقياس وتقييم مخاطر السيولة بالمؤسسات المالية وذلك على عكس مخاطر الائتمان، ولكنه أكد على ضرورة قيام البنك بالمفاضلة بين أسلوبي القيمة العادلة و/أو التكلفة المستهلكة لقياس الأصول البنكية عالية السيولة، وذلك علي النحو التالي (IASB, IFRS 9, Para 4.1.1):

أ- يتم قياس الأصل المالي بالتكلفة المستهلكة عندما يتم الاحتفاظ به ضمن نموذج أعمال يهدف إلى تحصيل تدفقات نقدية تتضمن دفعات من المبلغ الاصلي بالاضافة الي فوائد على الارصدة الحالية. وتعتبر طريقة القياس هذه مناسبة لتوفير معلومات مفيدة للتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية المحتفظ بها حتى الاستحقاق، وتعتبر أن تقلبات القيمة التي تحدث قبل انتهاء مدتها لا تؤثر على تدفقاتها النقدية.

ب- في حين يتم قياس الأصول المالية بالقيمة العادلة، في حالة كون هدف نموذج الاعمال هو تحصيل تدفقات نقدية تعاقدية وبيع الأصول المالية. حيث تعكس القيمة العادلة في هذه الحالة التدفقات النقدية المحتملة المرتبطة بالأدوات المالية المملوكة للتداول او بغرض المتاجرة.

كما ترك المعيار IFRS 9 للبنوك حرية تقدير احتياجاتها من السيولة بناءاً على الخبرة ومتوسط السيولة للبنوك المناظرة وفق مؤشرات السيولة التي يتمثل بعضها فيما يلي (لحسن، قدور ، ٢٠١٧، صـ ٢٧٦) :

- مؤشر مركز النقدية: قيمة النقدية والودائع واجبة الأداء من مؤسسات الادخار مقارنة بمجموع الأصول.
- مؤشر الأوراق المالية السائلة : قيمة الأوراق المالية الحكومية إلى مجموع الأصول.
- نسبة القدرة على الوفاء بالالتزامات المالية: وهي تساوي قيمة القروض الصافية والإيجارات إلى مجموع الأصول، وهو مؤشر سلبي لأن القروض والإيجارات غالبا ما يتم اعتبارها من بين الأصول الأقل سيولة في البنوك.

- نسبة الودائع المستقرة: وهي تساوي الودائع تحت الطلب الي الودائع لأجل (حسابات التوفير المصرفية)، حيث تقيس هذه النسبة استقرار قاعدة التمويل، والانخفاض في هذه النسبة يعني استقرار أكبر في الودائع.
- نسبة السيولة النقدية / السريعة: حيث توضح هذه النسبة العلاقة بين الموارد النقدية للبنك وصافي التزاماته المالية وتحسب كما يلي:

$$\frac{\text{النقدية + ارصدة لدي البنك المركزي + ارصدة سائلة اخري}}{\text{اجمالي الودائع}} \times ١٠٠$$

وبالتالي يمكن تحسين نسبة الرصيد النقدي من خلال: ايداع نقدية من قبل الافراد والمنظمات، تحصيل قروض سبق اقراضها للعملاء، الاقتراض من البنك المركزي بضمان الاوراق المالية، زيادة راس المال البنكي في شكل نقدي، زيادة الرصيد الدائن للبنك لدي البنوك الاخري نتيجة عمليات المقاصة.

- نسبة الاحتياطي القانوني: وتشير هذه النسبة الي مدي قدرة الودائع التي تحتفظ بها البنوك التجارية لدي البنك المركزي وكذلك الاحتياطيات النقدية الالزامية على مواجهة الالتزمات المالية للبنك. وذلك من خلال المعادلة التالية:

$$\frac{\text{الارصدة النقدية لدي البنك المركزي}}{\text{اجمالي الودائع + الصكوك مستحقة الدفع + الارصدة المستحقة للمصارف + المبالغ المقترضة من البنك المركزي}} \times ١٠٠$$

كما اشارت دراسة (الميهي، ٢٠١٥، صـ ٤١٥) في هذا السياق الي بعض النسب والمؤشرات المالية التي يمكن من خلالها قياس وتقييم مخاطر السيولة البنكية وهي:

- نسبة الودائع الأساسية الي مجموع الأصول.
- نسبة النقدية والأرصدة الاخري وأذون الخزانة الي الودائع والأرصدة المستحقة للبنوك.
- نسبة النقدية والأرصدة الاخري وأذون الخزانة الي اجمالي الاصول.
- نسبة إجمالي القروض الي ودائع العملاء.
- نسبة القروض بالعملات الأجنبية الي إجمالي القروض.

واستنادا الي تدرج سيولة الأصول والالتزامات المالية إلى فئات حسب آجال استحقاقها ومعدلات الفائدة المترتبة عليها وفق الشروط التعاقدية، فيمكن القول بأن عنصر الزمن يشكل دورا حاسما ومحوريا في تقييم مخاطر السيولة، حيث أن هذا التقييم يعتمد على مدى قدرة البنك علي تحقيق المواءمة والمقابلة بين آجال و أحجام أصوله والتزاماته المالية، وذلك مع مراعاة تلبية احتياجات البنوك من السيولة في إطار تحقيق التوازن بين كل من السيولة و الربحية و المخاطر.

٣/٢ ضوابط المعيار IFRS 9 لقياس وتقييم مخاطر السيولة وفقا لمقررات بازل ٣:

تحدد المتطلبات الصادرة عن المنظمات المهنية المعلومات التي يتم التقرير عنها من قبل البنوك بشأن مخاطر السيولة، خاصة على النحو الذي تنظمه مقررات بازل ٣ (نسبتي تغطية السيولة وصافي التمويل المستقر) والمعايير الدولية للتقرير المالي IFRS. وعلى الرغم من ان المعايير الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS) لم تقدم مؤشرا معينا بشأن مخاطر السيولة (فيماعدا بعض المتطلبات المتعلقة بالافصاح الواردة في المعيار الدولي IFRS 7)، فان الغرض من المعيار IFRS 9 هو توفير

معلومات ملائمة ومفيدة لمستخدمي القوائم المالية للقيام بتقييم المبالغ والتوقيت وعدم التأكد من التدفقات النقدية المستقبلية للمنشأة، وذلك من خلال تقديم قواعد مختلفة لتصنيف وقياس الأدوات المالية (Cipullo and Vinciguerra, 2014).

وفيما يتعلق بالتوافق بين القواعد التنظيمية لمخاطر السيولة والضوابط المحاسبية للاعتراف وقياس الأصول والالتزامات المالية، فان النسب الجديدة للسيولة وفقا لمقررات بازل ٣ قد تؤثر على الخيارات المحاسبية للبنوك. حيث يتطلب احتساب نسب السيولة تقارير إضافية بشأن البنود المعترف بها فعلا والمقاسة في القوائم المالية وفقا لأحكام المعيار الدولي للتقرير المالي IFRS 9، وذلك كما يلي (European Banking Authority, 2012):

أ- نسبة تغطية السيولة LCR:

ينص الإطار التنظيمي لمتطلبات رأس المال على أن تكون الأصول السائلة التي يتعين التقرير عنها بقيمتها السوقية. في حين يسمح المعيار IFRS 9 بأسلوبين للتقييم بعد الاعتراف الأولي وهما التكلفة المستهلكة والقيمة العادلة، وذلك مع إمكانية الاعتماد على التقديرات الشخصية في بعض الأحيان لتحديد اي من خيارات التقييم سوف يتم استخدامها (على سبيل المثال خيار القيمة العادلة للحد من عدم التطابق المحاسبي).

وبذلك يرتبط الجانب الجوهري بالاختلافات بين القيمة السوقية والقيمة العادلة. حيث يمكن أن تختلف القيمة السوقية عن القيمة العادلة بسبب تكاليف تصفية الأصول. فالقيمة العادلة يمكن أن تستمد من المدي الزمني للتصفية، ونوع الأصول عوضا عن إمكانية الاستبدال، وهيكل السوق. وعلاوة على ذلك، فإن القيمة العادلة في كثير من الأحيان ليست هي القيمة السوقية ويمكن أن تحدد باستخدام عدة أساليب للتقييم مما يعني وجود تقديرات مختلفة من قبل المحاسبين. وهذا يمكن أن يؤدي إلى ما يسمي "التقرير المزدوج dual reporting"، نتيجة استخدام قواعد مختلفة لتقييم الأصول المالية وفقا لأغراض متنوعة (European Association Co-operative Banks, 2013).

ب- نسبة صافي التمويل المستقر NSFR:

لم تشر القواعد الرقابية لمتطلبات راس المال الي معايير تقدير قيمة البنود التي تستخدم لحساب هذه النسبة. لذلك في هذه الحالة، وبسبب وجود درجة معينة من المرونة المحاسبية لتحديد أفضل وسيلة لتقييم الأدوات المالية، يمكن ان تكون هناك محاولة لتخفيض قيمة الأصول وزيادة قيمة الالتزامات. وبالتالي امكانية استغلال الساسيات المحاسبية المتاحة مرة لحساب نسب السيولة والآخري لاعداد التقارير المالية السنوية، الأمر الذي يؤدي ببعض أصحاب المصلحة الي اعتبار المعلومات المحاسبية المقدمة من قبل البنوك غير موضوعية ومن ثم زيادة تكلفة رأس المال مما يؤثر سلبا على ربحية تلك البنوك.

وعلى ذلك يتضح للباحث عدم اكتمال الإطار المحاسبي لقياس وتقييم مخاطر السيولة. كما يجب أن يقوم الافصاح في الإيضاحات المتممة للقوائم المالية بدور حاسم لتوضيح المخاطر التي تواجه البنوك والأساليب المختلفة التي تستخدم لتقدير الأصول والالتزامات المالية في تقارير السيولة. فضلاً عن الالتزام بالارشادات الرقابية بشأن تطبيق خيار القيمة العادلة للأدوات المالية (على الرغم من استيفاء شروط استخدام التكلفة المستهلكة) وكذلك بالمبادئ الرقابية المتعلقة بممارسات البنوك لتقدير وقياس القيمة العادلة لضمان دقة وموضوعية البيانات المحاسبية في ظل الخيارات المحاسبية المتاحة لتحديد أساليب التقييم والتأكد من أن تطبيقها تم مراقبته والتقرير عنه بطريقة سليمة.

ثالثاً: النموذج المقترح لقياس وتقييم مخاطر السيولة بالبنوك التجارية المصرية

تلتزم البنوك التجارية بالامتثال للمعايير الدولية سواء التنظيمية او المحاسبية وفقاً لتعليمات البنك المركزي المصري كسلطة رقابية وإشرافية تسعى لتطبيق أفضل الممارسات الدولية لقياس وتقييم المخاطر المصرفية بما يتلائم مع طبيعة البيئة المصرية ومستجدات السوق المصرفية محلياً ودولياً. وعلى ذلك فقد تقرر تطبيق تعليمات ادارة مخاطر السيولة في إطار مقررات بازل ٣ والمتضمنة تطبيق نسبة تغطية السيولة بشكل تدريجي لتصل إلى ١٠٠% في عام ٢٠١٩، ونسبة صافي التمويل المستقر بشكل مباشر وبحد أدني ١٠٠% وذلك على النحو التالي (البنك المركزي، ٢٠١٦ب، صـ ٣ -٤):

١. تسري هذه التعليمات على جميع البنوك العاملة في جمهورية مصر العربية بما في ذلك فروع البنوك الأجنبية، على أن تلتزم البنوك بإعداد كل من نسبة تغطية السيولة ونسبة صافي التمويل المستقر خلال الشهرين الأولين من ربع سنة على أساس فردي (فروع البنك في الداخل والخارج) وكذلك في نهاية الربع على أساس فردي و/أو مجمع (تشمل المجموعة المصرفية – البنك وكافة فروعة في الداخل والخارج وكافة الشركات المالية التابعة باستثناء شركات التأمين) على أن يتم العمل بهذه التعليمات اعتبارا من نهاية يوليو ٢٠١٦.

٢. يجب على البنوك تطبيق نسبة تغطية السيولة بشكل تدريجي لكل من العملة المحلية والعملات الأجنبية كل على حده وفقا للجدول الزمنى التالي:

جدول رقم (١)
مراحل تطبيق نسبة تغطية السيولة

٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩
%٧٠	%٨٠	%٩٠	%١٠٠

٣. يتعين على البنوك الالتزام مباشرة بنسبة ١٠٠ % كحدٍ أدني لنسبة صافي التمويل المستقر على المستوي الاجمالي لكافة العملات (عملة محلية وعملات اجنبية معاً)، ولكل من العملة المحلية والعملات الاجنبية كل على حدة خلال فترة اقصاها ثلاثة شهور اعتبار من نهاية يوليو ٢٠١٦.

٤. في حالة عدم الالتزام بالحدود المقررة لنسبتي السيولة وعدم اتخاذ الخطوات التصحيحية المناسبة (مثل إعادة هيكلة الأصول والالتزامات) من خلال برنامج زمني محدد من قبل البنك بالاتفاق مع قطاع الرقابة والاشراف، يتم اتخاذ الاجراءات الاتية:

- في حالة العجز في نسبة تغطية السيولة يتم توفير مصادر اموال بما يعادل مقدار العجز في مستوي الاصول السائلة علية الجودة ويتم استثمارها ضمن تلك الاصول.
- في حالة وجود عجز في نسبة صافي التمويل المستقر يلتزم البنك بتكوين راس مال يعادل مقدار العجز في النسبة كراس مال اضافي بالقاعدة الراسمالية بما يؤدي للالتزام بالحد المقرر لنسبة صافي التمويل المستقر.

٥. تستمر البنوك أيضاً في الالتزام بنسب السيولة الحالية ٢٠% للعملة المحلية و٢٥% للعملات الأجنبية وذلك خلال المرحلة الأولى من تطبيق نسبتي السيولة الجديدة.

٦. ويقترح الباحث ان يتم قياس وتقييم مخاطر السيولة بالبنوك التجارية المصرية وفقا لمقررات بازل ٣ من خلال الاعتماد على نسبتي تغطية السيولة، وصافي التمويل المستقر كمؤشرات تعكس مدى كفاءة تنظيمات السيولة بالبنك وقدرته على تحمل الضغوط. وذلك في ضوء متطلبات المعيار الدولي IFRS 9 وما قدمته دراسة (البنك المركزي المصري، ٢٠١٦ب) في هذا الشأن. وذلك على النحو التالي:

أولاً: نسبة تغطية السيولة (LCR): والتي تحسب من خلال المعادلة التالية

الأصول السائلة عالية الجودة

إجمالى صافي التدفقات النقدية الخارجة خلال ٣٠ يوم ≥ ١٠٠%

الأصول السائلة عالية الجودة: وتشتمل على العناصر التالية:

(١) المستوي الأول (يعطي معامل ترجيح ١٠٠%):

١/١ النقدية.

٢/١ أرصدة احتياطيه لدى البنك المركزي المصري.

٣/١ ودائع لمدة ليلة واحدة لدى البنك المركزى المصرى.

٤/١ أدوات دين متداولة فى الأسواق المالية ذات وزن مخاطر صفر%: الأرصدة غير المرهونة لاوراق الدين والتي لها سوق نشطة لاعادة الشراء، وهي:

١/٤/١ مُصدرة أو مضمونة من جهات سيادية أجنبية.

٢/٤/١ مُصدرة أو مضمونة من بنوك مركزية أجنبية.

٣/٤/١ مُصدرة أو مضمونة من بنك التسويات الدولية، صندوق النقد الدولي، البنك المركزى الأوروبي وحكومات دول الاتحاد الأوروبي، بنوك التنمية متعددة الأطراف.

٥/١ أذون خزانة وأدوات دين متداولة مصدرة من الحكومة المصرية أو البنك المركزى المصرى بالعملة المحلية.

٦/١ أذون خزانة وأدوات دين متداولة مصدرة من الحكومة المصرية أو البنك المركزى المصرى بالعملات الأجنبية.

٧/١ أدوات دين متداولة مُصدرة من الدولة الأم التابع لها البنك وبعملة هذه الدولة (في حالة فروع البنوك الأجنبية والبنوك التابعة لبنوك أجنبية)

(٢) المستوي الثاني (بحد أقصي ٤٠% من بسط النسبة – بعد تطبيق معاملات الترجيح):

١/٢ المستوي الثاني (أ) (يعطي معامل ترجيح ٨٥%):

١/١/٢ أدوات دين متداولة فى الأسواق المالية ذات وزن مخاطر ٢٠%.

١/١/١/٢ مُصدرة أو مضمونة من جهات سيادية أجنبية.

٢/١/١/٢ مُصدرة أو مضمونة من بنوك مركزية أجنبية.

٣/١/١/٢ مُصدرة أو مضمونة من بنوك التنمية متعددة الأطراف.

٢/١/٢ أدوات دين مُصدرة من هيئات عامة وشركات.

٣/١/٢ سندات مغطاة.

٢/٢ المستوى الثانى (ب) بحد أقصي ١٥% من بسط النسبة – بعد تطبيق معاملات الترجيح:

١/٢/٢ سندات توريق مستثمر فيها ناشئة عن قروض عقارية لأغراض سكنية (معامل ترجيح ٧٥%)

٢/٢/٢ أدوات دين مُصدرة من شركات وهيئات عامة - بخلاف تلك المدرجة بالمستوى الثانى (أ) (معامل ترجيح ٥٠%)

٣/٢/٢ أسهم عادية (معامل ترجيح ٥٠%).

أ- صافي التدفقات النقدية الخارجة: وتحسب من خلال الفرق بين التدفقات النقدية الخارجة والتدفقات النقدية الداخلة:

(٣) التدفقات النقدية الخارجة:

١/٣ ودائع الأفراد والمنشآت (متناهية الصغر -الصغيرة جداً):

١/١/٣ ودائع ليس لها تاريخ استحقاق والودائع ذات آجل استحقاق متبقى ٣٠ يوم فأقل (ودائع مستقرة (معامل ترجيح ١٠%) - ودائع اقل استقراراً (معامل ترجيح ١٥%)).

٢/١/٣ شهادات الادخار ذات أجل استحقاق متبقى ٣٠ يوم فأقل. (معامل ترجيح صفر%)

٣/١/٣ الودائع/ شهادات الادخار ذات أجل استحقاق متبقى أكثر من ٣٠ يوم (معامل ترجيح صفر%).

٢/٣ التمويل غير المضمون (الودائع، القروض والتسهيلات،...) الممنوح من كافة الجهات بخلاف الأفراد والمنشآت متناهية الصغر والصغيرة جداً (التى ليس لها تاريخ استحقاق أو التى تستحق خلال ٣٠ يوم):

١/٢/٣ ودائع كافة المؤسسات لأغراض تشغيلية (معامل ترجيح ٢٥%): وتشمل البنوك والبنك المركزى والمؤسسات المالية الأخرى والشركات غير المالية، ..... الخ.

٢/٢/٣ التمويل غير المضمون (ودائع ليست لأغراض التشغيل، القروض والتسهيلات،..) الممنوح من الجهات التالية:

- الشركات غير المالية (معامل ترجيح ٤٠%).
- الجهات السيادية المصرية والأجنبية (معامل ترجيح ٤٠%)
- الهيئات العامة (معامل ترجيح ٤٠%)
- البنك المركزي المصري والبنوك المركزية الأجنبية (معامل ترجيح ٤٠%)
- بنوك التنمية متعددة الأطراف (معامل ترجيح ٤٠%).

٣/٢/٣ التمويل غير المضمون (ودائع ليست لأغراض التشغيل، القروض والتسهيلات، ..) الممنوح من مؤسسات أخرى (بخلاف المذكورة ببند ٢/٢/٣) منها بنوك، مؤسسات مالية اخرى (فيما عدا البنوك المركزية)- معامل ترجيح ١٠٠%.

٣/٣ السندات المصدرة من البنك ذاته (غير المضمونة) - بغض النظر عن حائزها -التى تستحق خلال ٣٠ يوم (معامل ترجيح ١٠٠%) .

٤/٣ التمويل غير المضمون (الودائع، القروض والتسهيلات، السندات المصدرة،..) الممنوح من الجهات المذكورة ضمن بند (٢/٣) والتى تستحق بعد ٣٠ يوم (معامل ترجيح صفر%).

٥/٣ ما يستحق خلال ٣٠ يوم من التمويل المضمون الممنوح للبنك (مثل القروض، التسهيلات الائتمانية، السندات المصدرة من البنك ذاته، .....):

١/٥/٣ التمويل المقدم من البنك المركزى المصرى - بغض النظر عن نوع الضمانة - والتمويل المقدم من أي طرف مقابل بضمان أدوات مالية بذات مواصفات وجودة أصول المستوى الأول من بسط النسبة (معامل ترجيح صفر%).

٢/٥/٣ التمويل المقدم من أي طرف مقابل بضمان أدوات مالية بذات مواصفات الأصول بالمستوى الثاني (أ) من بسط النسبة (معامل ترجيح ١٥%).

٣/٥/٣ التمويل المقدم من جهات سيادية مصرية أو بنوك التنمية متعددة الأطراف بضمان أدوات مالية ليست بجودة تلك المدرجة بالمستوى الأول أو المستوى الثانى (أ) من بسط النسبة (معامل ترجيح ٢٥%).

٤/٥/٣ التمويل المقدم من أي طرف مقابل (بخلاف الجهات سيادية مصرية أو بنوك التنمية متعددة الاطراف) بضمان سندات توريق مستثمر فيها ناشئة عن قروض عقارات سكنية بجودة ومواصفات تلك المدرجة بالمستوى الثاني (ب) من بسط النسبة (معامل ترجيح ٢٥%).

٥/٥/٣ التمويل المقدم من أي طرف مقابل (بخلاف الجهات السيادية المصرية أو بنوك التنمية متعددة الاطراف) بضمان أدوات مالية بذات مواصفات وجودة الأصول المدرجة بالمستوى الثاني (ب) من بسط النسبة بخلاف سندات توريق مستثمر فيها ناشئة عن قروض عقارات سكنية (معامل ترجيح ٥٠%).

٦/٥/٣ عمليات التمويل المضمونة الأخرى (معامل ترجيح ١٠٠%) .

٦/٣ صافي التدفقات النقدية الخارجة الناتجة عن عقود المشتقات (معامل ترجيح ١٠٠%).

٧/٣ التزامات عرضية وارتباطات.

١/٧/٣ الجزء غير المستخدم من التسهيلات الائتمانية غير القابلة للإلغاء وحدود السيولة الممنوحة من البنك (بغض النظر عن اجل الاستحقاق) وتتضمن كل من:

- حدود السيولة والائتمان الممنوحة للأفراد والمنشآت متناهية الصغر والصغيرة جداً (معامل ترجيح ٥%).
- حدود الائتمان للشركات غير المالية، الهيئات العامة، الجهات السيادية البنوك المركزية، بنوك التنمية متعددة الأطراف (معامل ترجيح ١٠%).
- حدود السيولة للشركات غير المالية، الهيئات العامة، الجهات السيادية، البنوك المركزية، بنوك التنمية متعددة الأطراف (معامل ترجيح ٣٠%).
- حدود السيولة والائتمان للبنوك (معامل ترجيح ٤٠%).
- حدود الائتمان الممنوحة لمؤسسة مالية بخلاف البنوك (معامل ترجيح ٤٠%).
- حدود السيولة الممنوحة لمؤسسات مالية بخلاف البنوك (معامل ترجيح ١٠٠%).
- حدود السيولة والائتمان لجهات أخرى (معامل ترجيح ١٠٠).

٢/٧/٣ الجزء غير المستخدم من حدود الائتمان القابلة للالغاء (معامل ترجيح ٥%).

٣/٧/٣ خطابات ضمان – بالصافي بعد استبعادات الغطاءات النقدية (معامل ترجيح ٥%).

٤/٧/٣ اعتمادات مستنديه استيراد واعتمادات تصدير معززة – بالصافي بعد استبعاد الغطاءات النقدية (معامل ترجيح ٥%).

٥/٧/٣ أى التزامات عرضية وارتباطات أخرى (معامل ترجيح ١٠٠%).

٨/٣ التدفقات النقدية الخارجة الأخرى التى تستحق خلال ٣٠ يوم (معامل ترجيح ١٠٠%).

(٤) التدفقات النقدية الداخلة:

١/٤ تدفقات داخلة من القروض والتسهيلات المنتظمة الممنوحة للأفراد والمنشآت متناهية الصغر والصغيرة جداً (معمل ترجيح ٥٠%).

٢/٤ تدفقات داخلة من القروض والتسهيلات المنتظمة الممنوحة للجهات التالية:

- الشركات غير المالية (معامل ترجيح ٥٠%)
- الجهات السيادية وبنوك التنمية متعددة الأطراف (معامل ترجيح ٥٠%)
- الهيئات العامة (معامل ترجيح ٥٠%)
- البنوك، المؤسسات المالية الأخرى، البنوك المركزية (معامل ترجيح ١٠٠%).

٣/٤ عمليات الشراء مع الالتزام بإعادة البيع التي تستحق خلال ٣٠ يوم (معامل ترجيح صفر%)

٤/٤ الجزء غير المستخدم من التسهيلات الائتمانية وحدود السيولة غير القابلة للالغاء الممنوحة للبنك ذاته من أى جهة بخلاف البنك المركزى المصرى(معامل ترجيح صفر%).

٥/٤ الجزء غير المستخدم من التسهيلات الائتمانية وحدود السيولة غير القابلة للالغاء الممنوحة للبنك ذاته من البنك المركزى المصرى (معامل ترجيح ١٠٠%).
٦/٤ ودائع لدى بنوك (بخلاف البنك المركزى) والمؤسسات المالية الأخرى (التى تستحق خلال ٣٠ يوم أو ليس لها تاريخ استحقاق):

- لاغراض تشغيلية (معامل ترجيح صفر%) تتمثل في الحسابات الجارية لدي البنوك (بخلاف البنك المركزي) والودائع تحت الطلب لدي مؤسسات مالية اخري.
- ليست لاغراض تشغيلية (معامل ترجيح ١٠٠%) وتتمثل في اي ودائع اخري لدي البنوك (عدا البنك المركزي) والمؤسسات المالية الاخري ذات فترة استحقاق متبقية ٣٠ يوم فأقل.

٧/٤ ودائع لدى البنك المركزى - بخلاف الأرصدة الاحتياطية والودائع لمدة ليلة واحدة - ذات فترة استحقاق متبقية ٣٠ يوم فأقل (معامل ترجيح ١٠٠%).
٨/٤ صافي التدفقات النقدية الداخلة المتوقعة للمشتقات (معامل ترجيح ١٠٠%).
٩/٤ التدفقات النقدية الداخلة الأخرى التى تستحق خلال ٣٠ يوم (معامل ترجيح ١٠٠%).

ثانيا: نسبة صافي التمويل المستقر (NSFR): وتحسب كما يلي

$$\frac{\text{قيمة التمويل المستقر المتاح}}{\text{قيمة التمويل المستقر المطلوب}} \geq ١٠٠\%$$

أ- قيمة التمويل المستقر المتاح:
(١) الالتزامات وحقوق الملكية ذات معامل ترجيحى ١٠٠% :
١/١ القاعدة الرأسمالية (الشريحة الاولي والثانية).
٢/١ أدوات رأسمالية أخرى ذات فترة استحقاق متبقية سنة فأكثر.
٣/١ الالتزامات الأخرى والودائع والقروض الممنوحة للبنك (مضمونة وغير مضمونة) ذات فترة استحقاق متبقية سنة فأكثر.
(٢) ودائع الأفراد والمنشآت متناهية الصغر والصغيرة جدا التى ليس لها تاريخ استحقاق والودائع الأخرى ذات فترة استحقاق متبقية اقل من سنة:
١/٢ ودائع مستقرة (٩٠%).
٢/٢ ودائع أقل استقرارا (٨٥%).
(٣) الالتزامات ذات معامل ترجيحى ٥٠%:
١/٣ ودائع لأغراض تشغيلية
٢/٣ التمويل الممنوح (تتضمن ودائع) من الشركات غير المالية ذات فترة استحقاق أقل من سنة.
٣/٣ التمويل الممنوح (الودائع، القروض، .....) من الجهات السيادية المصرية والأجنبية، والهيئات العامة وبنوك التنمية متعددة الأطراف ذات فترة استحقاق أقل من سنة.
٤/٣ التمويل الممنوح (الودائع، القروض والتسهيلات ،.....) من البنك المركزي والبنوك والمؤسسات المالية الأخرى ذات فترة إستحقاق تتراوح بين ٦ أشهر وأقل من سنة.
٥/٣ مصادر تمويل أخرى ذات فترة استحقاق متبقية تتراوح بين ٦ أشهر وأقل من سنة.
(٤) الالتزامات ذات معامل ترجيحى صفر%:
١/٤ التمويل الممنوح (الودائع، القروض والتسهيلات ،.....) من البنك المركزي والبنوك والمؤسسات المالية الأخرى ذات فترة استحقاق متبقية أقل من ٦ أشهر.
٢/٤ مصادر تمويل أخرى ذات فترة استحقاق متبقية أقل من ٦ أشهر.
٣/٤ صافي قيمة عمليات المشتقات.

٤/٤ الالتزامات الأخرى التي ليس لها تاريخ استحقاق.

ب- قيمة التمويل المستقر المطلوب:

(٥) الأصول ذات معامل ترجيحى صفر%:

١/٥ النقدية.

٢/٥ الأرصدة الاحتياطية لدى البنك المركزي

٣/٥ الأرصدة لدى البنك المركزي المصري ذات فترة استحقاق متبقية أقل من ٦ أشهر.

(٦) الأصول ذات معامل ترجيحي ٥%:

١/٦ أدوات دين متداولة في الأسواق المالية ذات وزن مخاطر صفر% :

١/١/٦ مُصدرة أو مضمونة من جهات سيادية أجنبية.

٢/١/٦ مُصدرة أو مضمونة من بنوك مركزية أجنبية.

٣/١/٦ مُصدرة أو مضمونة من بنك التسويات الدولية، صندوق النقد الدولي، البنك المركزي وحكومات دول الاتحاد الأوروبي، بنوك التنمية متعددة الأطراف.

٢/٦ أدوات دين متداولة مُصدرة من الدولة الأم التابع لها البنك وبعملة هذه الدولة (في حالة فروع البنوك الأجنبية والبنوك التابعة لبنوك أجنبية).

٣/٦ ادوات دين متداولة مصدرة من الجهات السيادية المصرية او البنك المركزي المصري بالجنيه المصري.

٤/٦ ادوات دين متداولة مصدرة من الجهات السيادية المصرية او البنك المركزي المصري بالعملات الأجنبية.

(٧) الأصول ذات معامل ترجيحى ١٠%:

١/٧ القروض والتسهيلات الممنوحة للبنوك والمؤسسات المالية ذات فترة استحقاق أقل من ٦ أشهر وبضمان أصول ذات جودة ومواصفات تلك المدرجة بالمستوى الأول ببسط "نسبة تغطية السيولة."

(٨) الأصول ذات معامل ترجيحى ١٥%:

١/٨ الأصول المدرجة بالمستوى الثاني (أ) من بسط نسبة تغطية السيولة:

١/١/٨ أدوات دين متداولة فى الأسواق المالية ذات وزن مخاطر ٢٠%:

- مُصدرة أو مضمونة من جهات سيادية أجنبية.
- مُصدرة أو مضمونة من بنوك مركزية أجنبية.
- مُصدرة أو مضمونة من بنوك التنمية متعددة الأطراف.

٢/١/٨ أدوات دين مُصدرة من شركات غير مالية وهيئات عامة

٣/١/٨ سندات مغطاة.

٤/١/٨ أصول سائلة عالية الجودة مرهونة لفترة زمنية أقل من ٦ أشهر.

٢/٨ القروض والتسهيلات الممنوحة للبنوك والمؤسسات المالية الاخرى والودائع لدى تلك الجهات ذات فترة استحقاق متبقية أقل من ٦ أشهر بخلاف ما تم إدراجه ببند (١/٨).

(٩) الأصول ذات معامل ترجيحى ٥٠%:

١/٩ الأصول المدرجة بالمستوى الثاني (ب) من بسط نسبة تغطية السيولة:

١/١/٩ سندات توريق مستثمر فيها ناشئة عن قروض عقارية لأغراض سكنية.

٢/١/٩ أدوات دين مُصدرة من شركات غير مالية وهيئات عامة.

٣/١/٩ أسهم عادية مُصدرة من شركات غير مالية.

٢/٩ أصول سائلة عالية الجودة مرهونة لفترة زمنية تتراوح بين ٦ أشهر وأقل من سنة.

٣/٩ ودائع لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى لأغراض تشغيلية

٤/٩ القروض والتسهيلات المنتظمة للبنك المركزي، للبنوك والمؤسسات المالية الاخرى والودائع الممنوحة لتلك الجهات ذات فترة استحقاق متبقية تتراوح بين ٦ أشهر وأقل من سنة.
٥/٩ القروض والتسهيلات المنتظمة للشركات غير المالية، للأفراد والمنشآت متناهية الصغر والصغيرة جدا والجهات السيادية والهيئات العامة ذات فترة استحقاق أقل من سنة.
٦/٩ القروض المنتظمة المضمونة بعقارات سكنية ذات فترة استحقاق أقل من سنة.
٧/٩ الأصول الأخرى عدا الأصول السائلة عالية الجودة ذات فترة استحقاق أقل من سنة.
(١٠) الأصول ذات معامل ترجيحي ٦٥%:
١/١٠ القروض المنتظمة ذات فترة استحقاق سنة فأكثر (دون تلك الممنوحة للبنوك والمؤسسات المالية) والتي تعطى وزن مخاطر ٣٥% فأقل وفقا للأسلوب المعياري.
(١١) الأصول ذات معامل ترجيحي ٨٥%:
١/١١ القروض المنتظمة المضمونة بعقارات سكنية ذات فترة استحقاق متبقية سنة فأكثر.
٢/١١ القروض المنتظمة الأخرى ذات فترة استحقاق متبقية سنة فأكثر والتي تعطى وزن مخاطر أعلى من ٣٥ % وفقا للأسلوب المعياري لمخاطر الائتمان.
٣/١١ أدوات دين ذات فترة استحقاق سنة فأكثر (سواء متداولة أو غير متداولة) وكذا الأسهم المتداولة، غير المستوفيين لإحدى شروط الأصول السائلة عالية الجودة.
٤/١١ الذهب ومعادن نفيسة أخرى.
(١٢) الأصول ذات معامل ترجيحي ١٠٠%:
١/١٢ القروض والتسهيلات المنتظمة للبنك المركزي، للبنوك والمؤسسات المالية الاخرى والودائع الممنوحة لتلك الجهات ذات فترة استحقاق متبقية سنة فأكثر.
٢/١٢ صافي قيمة عمليات المشتقات.
٣/١٢ أصول مرهونة لمدة سنة فأكثر.
٤/١٢ أصول أخرى غير متضمنة في البنود السابقة.
(١٣) التزامات عرضية أو ارتباطات:
١/١٣ حدود السيولة والجزء غير المستخدم من التسهيلات الائتمانية (٥%).
٢/١٣ خطابات ضمان (٥%).
٣/١٣ اعتمادات مستنديه استيراد واعتمادات تصدير معززة (٥%).
٤/١٣ التزامات عرضية وارتباطات أخرى (صفر%)

رابعاً: الدراسة التطبيقية للقياس المحاسبي والتقييم المالي لمخاطر السيولة بالبنوك التجارية المصرية

١/٤ منهجية البحث:

تتمثل منهجية الدراسة التطبيقية في تحديد كل من منهج البحث ونوع البيانات ومصدر الحصول عليها من وحدات المعاينة بمجتمع البحث، وكذلك تحديد أدوات التحليل الإحصائي المناسبة لأغراض التحليل واختبار الفروض في ضوء طبيعة وأنواع بيانات البحث، ومن ثم تم تناول النقاط الآتية: -

١/١/٤ منهج البحث:

فرضت طبيعة مشكلة وأهداف وفروض البحث ضرورة توافر نوعين من البيانات، أحدهما بيانات أولية والأخرى بيانات ثانوية، حيث قام الباحث بإتباع المنهج الوصفي التحليلي القائم على استطلاع الرأي (البيانات الأولية). كما تم الاستعانة بالمنهج الكمي لدراسة وتحليل البيانات المنشورة بالقوائم المالية (البيانات الثانوية) التي يتطلبها النموذج المقترح لقياس وتقييم مخاطر السيولة للبنوك محل البحث.

وقد تم جمع البيانات الأولية اللازمة لمعالجة الجوانب التحليلية للدراسة من خلال قيام الباحث بتصميم قائمة استبيان وُزعت على الادارات التالية (الإدارة العليا، إدارة المخاطر، إدارة الالتزام والحوكمة) بالبنوك محل البحث، فضلاً عن القيام بإعطاء أوزان ترجيحية لكل فقرة من الفقرات وفق مقياس ليكرت الثلاثي كالتالي:

التصنيف	نعم	غير متأكد	لا
الترميز	٣	٢	١

- مجتمع البحث:

يتمثل مجتمع البحث في جميع العاملين بالإدارات التالية (الإدارة العليا، إدارة المخاطر، إدارة الالتزام والحوكمة) بالمراكز الرئيسية للبنوك التجارية العاملة في مصر سواء بنوك عامة أو خاصة أو فروع لبنوك أجنبية. حيث يبلغ عدد البنوك التجارية ٣٨ بنكاً تجارياً موزعة على النحو التالي: بنوك تجارية عامة (٤ بنوك)، بنوك تجارية مشتركة وخاصة (٢٧ بنك)، فروع بنوك تجارية أجنبية (٧ بنوك).

- وحدة المعاينة:

تتمثل وحدة المعاينة (المستقصي منهم) في مسئولا واحداً بكل ادارة من ادارات المخاطر، والالتزام والحوكمة، والإدارة العليا بالبنوك محل البحث، وذلك لعلاقتهم المباشرة والرئيسية بالقياس المحاسبي والتقييم المالي لمخاطر السيولة بالبنوك التجارية، وبسبب أنهم فقط القادرون على توفير المعلومات المطلوبة بدقة وموضوعية . ويمكن عرض وحدات المعاينة من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (٢)

توزيعات وحدات المعاينة (المستقصي منهم)

البنوك	الإدارة العليا	إدارة المخاطر	إدارة الالتزام والحوكمة	الإجمالي
بنوك تجارية عامة (٤ بنوك)	٤	٤	٤	١٢
بنوك تجارية مشتركة وخاصة (٢٨ بنك)	٢٧	٢٧	٢٧	٨١
فروع بنوك تجارية أجنبية (٧ بنوك)	٧	٧	٧	٢١
الإجمـــــــالي	٣٨	٣٨	٣٨	١١٤

وقد بلغت عدد القوائم الصحيحة التي تم إدخالها واختبارها إحصائياً ٩١ مفردة، حيث تمثل نسبة الردود السليمة ٨٠%.

- أساليب التحليل الإحصائي:

في ضوء طبيعة مشكلة البحث وأهدافها وفروضها، تم اختيار مجموعة من أساليب تحليل البيانات واختبار الفروض المتاحة باستخدام برنامج التحليل الإحصائي الخاص بالعلوم الاجتماعية SPSS وتم اختيار الأساليب التالية:

- معامل ارتباط ألفا كرونباخ Chronbach's Alpha للتحقق من درجة الاعتمادية والثبات في المقاييس متعددة المحتوى المستخدمة في البحث.
- النسب المئوية للتكرارات (percent Frequencies): تستخدم تلك الأدوات لتحديد عدد التكرارات لكل متغير من تساؤلات قائمة الاستقصاء، وتحديد الأهمية النسبية لكل متغير.
- المتوسط الحسابي (Mean): احد أدوات التحليل الوصفي التي تستخدم لإعطاء صورة عامة متكاملة عن الخصائص الإحصائية لمتغيرات البحث.
- أسلوب تبعية البيانات للتوزيع الطبيعي Test of Normality باستخدام اختبار Shapiro-Wilk.
- أسلوب تحليل كروسكال والاس Kruskal – Wallis لتحديد الاختلاف بين الاختلافات المعنوية بين البنوك التجارية العاملة في مصر من حيث ملكيتها (البنوك العامة – البنوك الخاصة – فروع البنوك الاجنبية) بشأن محاور البحث الواردة بقائمة الاستقصاء.
- اسلوب التحليل العاملي Factor Analysis لتخفيض متغيرات كل محور من محاور قائمة الاستقصاء الي متغير واحد لكل محور وذلك لايجاد المقياس الكلي للفروق المعنوية بين البنوك التجارية نتيجة اختلاف ملكيتها.

٢/٤ تفسير نتائج التحليل الاحصائي:

سوف تقوم الباحث في هذا المقام بعرض وتحليل نتائج المعالجات الإحصائية التي أُجريتْ على البيانات الأولية، ومن ثم تحليل ومناقشة هذه النتائج تفصيلياً وكلياً وتحديد مستوى الدلالة الإحصائية لكل منها.

١/٢/٤ مقاييس الاعتمادية Reliability:

توضح مقاييس الاعتمادية مدي إمكانية الاعتماد على نتائج قائمة الاستقصاء، وذلك من خلال مقياس ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha ومعامل الصلاحية، ومن المتعارف عليه إحصائياً أن إحصائية الاختبار يجب ألا تقل عن ٠,٦ كحد أدني حتى يمكن الاعتماد على نتائج البحث. ويوضح الجدول التالي نتائج هذا الاختبار:

جدول رقم (٣)

نتائج اختبار ألفا كرونباخ لقياس مدي اعتمادية وصلاحية نتائج قائمة الاستقصاء

محاور البحث	إجمالي عدد الحالات	عدد المتغيرات	معامل ألفا كرونباخ
دور المعايير والمعلومات المحاسبية في قياس وتقييم مخاطر السيولة بالبنوك التجارية.	٩١	١٢	٠,٦٩
مدي الالمام بضوابط المعيار IFRS 9 لقياس وتقييم نسبتي السيولة التنظيمية.	٩١	٦	٠,٦
مدي تطبيق مؤشري تغطية السيولة وصافي التمويل المستقر والالتزام بالحد الأدنى لهذه النسب وفقا لتعليمات البنك المركزي المصري.	٩١	٨	٠,٨٦
قيمة ألفا الإجمالية للدراسة	٩١	٢٦	٠,٧٢

ويتضح من الجدول السابق أن درجة الاعتمادية والصلاحية الإجمالية بين متغيرات البحث بلغت ٧٢%، وهي درجة إحصائية جيدة حيث تعكس اتساق متغيرات البحث بالشكل الذي يؤيد الاعتماد على نتائج قائمة الاستقصاء، وتؤكد صلاحيتها لمراحل التحليل التالية.

٢/٢/٤ توصيف متغيرات البحث (الإحصاءات الوصفية):

يتناول البحث في هذا الجزء تحليل اجابات المستقصي منهم بشأن محاور البحث، وهي: دور المعايير والمعلومات المحاسبية في قياس وتقييم مخاطر السيولة بالبنوك التجارية، ضوابط المعيار IFRS 9 لقياس وتقييم نسبتي السيولة التنظيمية، تطبيق والتزام البنوك بالحد الأدنى لمؤشري تغطية السيولة وصافي التمويل المستقر.

١/٢/٢/٤ دور المعايير والمعلومات المحاسبية في قياس وتقييم مخاطر السيولة بالبنوك التجارية:

فيما يلي سوف يتم تحليل ودراسة إجابات المستقصي منهم حول دور المعايير والمعلومات المحاسبية في قياس وتقييم مخاطر السيولة بالبنوك التجارية. ويلخص الجدول التالي نتائج الإحصاءات الوصفية وخاصة التكرات النسبية للاجابة بـ (نعم) وكذلك الوسط الحسابي للتساؤلات التالية:

جدول رقم (٤)

الإحصاءات الوصفية بشأن دور المعايير والمعلومات المحاسبية في قياس وتقييم مخاطر السيولة بالبنوك التجارية

المتغيرات	بنوك عامة		بنوك خاصة		فروع اجنبية	
	متوسط حسابي	نسبة التكرارات	متوسط حسابي	نسبة التكرارات	متوسط حسابي	نسبة التكرارات
١- يستهدف واضعي المعايير المحاسبية تزويد مستخدمي القوائم المالية بالمعلومات الملائمة والمفيدة لتقدير صافي التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من حيث قيمتها وتوقيت حدوثها في ظل حالة عدم التأكد المحيطة بها.	٢,٦	%٨٠	٢,٥	%٥٧	٢,٤	%٥٠
٢- تسهم المعلومات المحاسبية كاساس ملائم للتنبؤ بالتدفقات المستقبلية في تحديد درجة السيولة والملاءة المالية وذلك عن طريق معرفة نتائج الأنشطة المتعددة التي تقوم بها المؤسسة المالية، وبالتالي تعزيز القدرة على تحليل مصادر الأموال واستخداماتها.	٢,٣	%٤٠	٢,٢	%٣٤	٢,٦	%٦٢,٥
٣- يؤدي زيادة جودة المعلومات المحاسبية الى تخفيض احتمالات التعرض لمخاطر السيولة لاسيما في ظل تحسين مستوي الشفافية والموضوعية الذي من شأنه تخفيض حالة عدم التاكد بالنسبة لمستوي سيولة المؤسسة المالية.	٢,٥	%٧٠	٢,٢	%٣٥	٢,٣	%٣٧,٥
٤- تتأثر مكونات السيولة ومخاطرها بالانظمة والمعايير المحاسبية الحاكمة للقياس وذلك على النحو التالي: - ينبغي ان تكون المعايير المحاسبية المتعلقة بالقياس المحاسبي للأصول المالية قادرة على توفير معلومات مفيدة لتحديد توقيتات تحقق هذه الأصول وكذلك قيمها الدفترية الحقيقية لانها تمثل نقطة البداية في تحديد التدفقات النقدية المستقبلية عند قياس مخاطر سيولة الأصول.	٢,٩	%٩٠	٢,٢	%٣١	٢,٤	%٤٤
- ان توفر السياسات المتعلقة بقياس الالتزامات المالية معلومات دقيقة تسهم في تحديد مقدار الأموال النقدية وتوقيتاتها للتعامل مع هذه الالتزامات لقياس مخاطر سيولة التمويل.	٢,٢	%٤٠	٢,٦	%٦٠	٢,٦	%٥٦
- ضرورة توفير معلومات محاسبية عن مقدار وتوقيتات التدفقات النقدية التي سوف يتم استهلاكها او انتاجها من الاستثمارات التي تتم ادارتها في وقت واحد (بشكل متزامن) كأساس لقياس التحوط لمخاطر عدم تطابق السيولة.	٣	%١٠٠	٢,٧	%٧١	٢,٧	%٧٥

- يجب ان يتطلب النظام المحاسبي توفير معلومات حول مخاطر سيولة الأحداث المحتملة -الخسائر التي تسببها الأحداث المستقبلية غير المتوقعة لتحديد الأحداث التي يمكن أن تستهلك التدفقات النقدية في المستقبل.	٢,٢	%٤٠	٢,٥	%٦٠	٢,٣	%٤٤
٥- تؤثر المعلومات المحاسبية بشكل كبير على سيولة المؤسسات المالية، حيث يتيح النظام المحاسبي البيانات والمعلومات الآتية للإدارة العليا حتى تتمكن من اتخاذ القرار المناسب: - مدى كفاية مصادر السيولة بالمقارنة بالاحتياجات الحالية والمستقبلية.	٢,٨	%٨٠	٢,٨	%٧٧	٢,٥	%٥٠
- التكلفة المناسبة لتوفير السيولة في اي وقت من الاوقات.	٢,٧	%٨٠	٢,٥	%٥١	٢,٤	%٥٠
- قيمة الأصول القابلة للتحويل إلى نقدية دون خسائر تذكر.	٢,٦	%٦٠	٢,٤	%٤٦	٢,٦	%٥٦
- الحجم المتوقع استخدامه من الارتباطات/الحدود الائتمانية.	٢,٤	%٦٠	٢,٣	%٣٨,٥	٢,٦	%٦٢,٥
- حجم الموارد قصيرة الاجل المستخدمة في تمويل اصول ذات آجال طويلة.	٢,٣	%٦٠	٢,٤	%٤٣	٢,٥	%٥٦
المتوسط الكلي	٢,٥	%٦٧	٢,٤	%٥٠	٢,٥	%٥٤

وتشير أهم النتائج المستخلصة من التحليل الإحصائي الوصفي للمتغيرات الموضحة بالجدول السابق إلى ما يلي:

- تباينت البنوك التجارية من حيث ملكيتها بشأن ضرورة أن تكون المعايير المحاسبية المتعلقة بالقياس المحاسبي للأصول المالية قادرة على توفير معلومات مفيدة لتحديد توقيتات تحقق هذه الأصول وكذلك قيمها الدفترية الحقيقية لانها تمثل نقطة البداية في تحديد التدفقات النقدية المستقبلية عند قياس مخاطر سيولة الأصول. حيث أكدت البنوك العامة على أهمية تحقق ذلك بمتوسط حسابي ٢,٩ ونسبة تكرارات ٩٠% مقارنة بمتوسط حسابي ٢,٢ ونسبة تكرارات ٣١% فقط بالنسبة للبنوك الخاصة.
- أكدت البنوك التجارية على ضرورة توفير معلومات محاسبية عن مقدار وتوقيتات التدفقات النقدية التي سوف يتم استهلاكها او انتاجها من الاستثمارات التي تتم ادارتها في وقت واحد (بشكل متزامن) كأساس لقياس التحوط لمخاطر عدم تطابق السيولة. وذلك بمتوسطات حسابية (٣، ٢,٧، ٢,٧) ونسبة تكرارات (١٠٠%، ٧١%، ٧٥%) للبنوك العامة والخاصة وفروع البنوك الاجنبية على التوالي.
- اشارت البنوك التجارية بشكل عام الي أهمية دور المعايير والمعلومات المحاسبية في قياس وتقييم مخاطر السيولة بالبنوك التجارية. وذلك بمتوسطات حسابية كلية ٢,٥ و٢,٤ و٢,٥ وكذلك بنسبة تكرارات كلية ٦٧% و٥٠% و٥٤% بالنسبة للبنوك العامة والخاصة وفروع البنوك الاجنبية على التوالي .

٢/٢/٢/٤ ضوابط المعيار IFRS 9 لقياس وتقييم نسبتي السيولة التنظيمية:

سوف يقوم الباحث باستقراء اجابات المستقصي منهم حول مدي إدراك البنوك لضوابط المعيار IFRS 9 بشأن قياس وتقييم نسبتي تغطية السيولة وصافي التمويل المستقر. وذلك من خلال تحليل الاحصاءات الوصفية لإجابات المستقصي منهم المتعلقة بالمتغيرات التالية.

جدول رقم (٥)

الإحصاءات الوصفية لمدي الالمام بضوابط المعيار IFRS 9 لقياس وتقييم نسبتي السيولة التنظيمية

المتغيرات	بنوك عامة		بنوك خاصة		فروع اجنبية	
	متوسط حسابي	نسبة التكرارات	متوسط حسابي	نسبة التكرارات	متوسط حسابي	نسبة التكرارات
١-يتطلب حساب نسب السيولة وفقا لمقررات بازل ٣ توفير تقارير إضافية بشأن البنود المعترف بها والمقاسة في القوائم المالية وفقا لأحكام المعيار الدولي للتقرير المالي IFRS 9.	٢,٧	%٧٠	٢,٦	%٦٧,٧	٢,٨	%٧٥

٢-يتم التقرير عن الاصول السائلة بالقيمة السوقية وفقا لمتطلبات الإطار التنظيمي.	٢,٤	%٥٠	٢,٥	%٥٠,٨	٢,٤	%٤٣,٨
٣-يسمح المعيار IFRS 9 باسلوبين لتقييم الاصول السائلة بعد الاعتراف الأولي وهما التكلفة المستهلكة والقيمة العادلة، وذلك مع إمكانية الاعتماد على التقديرات الشخصية في بعض الأحيان لتحديد اي من خيارات التقييم سوف يتم استخدامها.	٢	%٣٠	٢,٦	%٦١,٥	٢,٧	%٧٥
٤-تختلف القيمة السوقية عن القيمة العادلة بسبب تكاليف تصفية الأصول. فالقيمة العادلة يمكن أن تستمد من المدي الزمني للتصفية، ونوع الأصول عوضا عن إمكانية الاستبدال، وهيكل السوق.	٢,٦	%٦٠	٢,٤	%٤٧,٧	٢,٤	%٥٠
٥-يمكن أن تتحدد القيمة العادلة باستخدام عدة أساليب للتقييم مما يعني وجود تقديرات مختلفة من قبل المحاسبين. وهذا يمكن أن يؤدي إلى ما يسمي "التقرير المزدوج "dual reporting"، نتيجة استخدام قواعد مختلفة لتقييم الأصول المالية وفقا لأغراض متنوعة.	٢,٨	%٨٠	٢,٧	%٦٩	٢,٣	%٤٣,٨
٦-يتم الالتزام بالإرشادات الرقابية المتعلقة بممارسات البنوك لتقدير وقياس القيمة العادلة لضمان دقة وموضوعية البيانات المحاسبية في ظل الخيارات المحاسبية المتاحة لتحديد أساليب التقييم والتأكد من ان تطبيقها تم مراقبته والتقرير عنه بطريقة سليمة.	٢	%٥٠	٢,٦	%٦٩	٢,٥	%٥٦
المتوسط الكلي	٢,٤	%٥٧	٢,٥٦	%٦١	٢,٥	%٥٧

من خلال تحليل الاحصاءات الوصفية الواردة بالجدول السابق، يمكن للباحث الاشارة الي ما يلي:

- اكدت البنوك التجارية على ادراكها لضوابط المعيار IFRS 9 لتوفير تقارير إضافية بشأن البنود المعترف بها والمقاسة في القوائم المالية بغرض حساب نسب السيولة وفقا لمقررات بازل ٣. وذلك بمتوسطات حسابية (٢,٧، ٢,٦، ٢,٨) ونسبة تكرارات (٧٠%، ٦٧,٧%، ٧٥%) للبنوك العامة والخاصة وفروع البنوك الاجنبية على التوالي.
- تعتبر فروع البنوك الاجنبية ويليها البنوك الخاصة الاكثر الماما باستخدام المعيار IFRS 9 لأسلوبين لتقييم الاصول السائلة بعد الاعتراف الأولي وهما التكلفة المستهلكة والقيمة العادلة، وذلك مع إمكانية الاعتماد على التقديرات الشخصية في بعض الأحيان لتحديد اي من خيارات التقييم سوف يتم استخدامها. وذلك بمتوسط حسابي ٢,٧ ونسبة تكرارات ٧٥% بالنسبة للفروع الاجنبية ومتوسط حسابي ٢,٦ ونسبة تكرارات ٦١,٥% للبنوك الخاصة مقارنة بمتوسط حسابي ٢ ونسب تكرارات ٣٠% فقط للبنوك العامة.
- تمتلك البنوك التجارية بشكل عام مستوي مقبول لمدي الادراك والالمام بضوابط المعيار IFRS 9 لقياس وتقييم نسبتي السيولة التنظيمية بمتوسطات حسابية كلية ٢,٤ و ٢,٥٦ و ٢,٥ وكذلك بنسبة تكرارات كلية ٥٧% و ٦١% و ٥٧% بالنسبة للبنوك العامة والخاصة وفروع البنوك الاجنبية علي التوالي.

وهذا ما يؤكد حاجة البنوك التجارية العاملة في مصر الي المزيد من الوعي بالضوابط الجديدة المعيار IFRS 9 المتعلقة بقياس وتقييم نسبتي تغطية السيولة وصافي التمويل المستقر وفقا للتحليل السابق.

٣/٢/٢/٤ مدي التطبيق والالتزام بالحد الأدنى لمؤشري تغطية السيولة وصافي التمويل المستقر:

الباحث هنا بصدد دراسة وتحليل اجابات المستقصي منهم بشأن مدي التزام البنوك التجارية بتعليمات الحد الادني لنسبتي تغطية السيولة وصافي التمويل المستقر. ويلخص الجدول التالي المتوسطات الحسابية لهاتين النسبتين خلال الاعوام من ٢٠١٦ الي ٢٠١٩.

جدول رقم (٦)
المتوسطات الحسابية لنسبتي تغطية السيولة وصافي التمويل المستقر بالبنوك التجارية

المتغيرات	بنوك عامة	بنوك خاصة	فروع اجنبية	الحد الادني وفقا للبنك المركزي
١. نسبة تغطية السيولة				
عام ٢٠١٦	%٦٥	%٧٠	%٧٢,٥	%٧٠
عام ٢٠١٧	%٧٩	%٨٠	%٨٥	%٨٠
عام ٢٠١٨	%٩٠	%٨٩,٩	%٩٥	%٩٠
عام ٢٠١٩	%٩٧	%١٠٠,٨	%١٠٥	%١٠٠
٢. نسبة صافي التمويل المستقر				
عام ٢٠١٦	%٨٧	%٨٨,٣	%٨٩,٤	%١٠٠
عام ٢٠١٧	%٩١	%٩٠,٣	%٩٠,٦	%١٠٠
عام ٢٠١٨	%٩٨	%٩٨,٩	%١٠١,٩	%١٠٠
عام ٢٠١٩	%١٠٠	%١٠٣,٩	%١٠٤,٤	%١٠٠

يتضح للباحث من الجدول السابق ما يلي:

- تحتفظ البنوك التجارية العاملة في مصر بمقدار جيد لنسبة تغطية السيولة مقارنة بالحد الادني المقرر من قبل المركزي خلال الاعوام محل البحث.
- تميل فروع البنوك الاجنبية الي الاحتفاظ بنسب تزيد عن الحد الادني لنسبة تغطية السيولة بمتوسطات (٧٢,٥% - ٨٥% - ٩٥% - ١٠٥%) خلال الاعوام محل البحث. فيما احتفظت البنوك العامة بنسب تقل قليلا او تساوي الحد الادني بمتوسطات (٦٥% - ٧٩% - ٩٠% - ٩٧%).
- واجهت البنوك التجارية صعوبات كبيرة في محاولتها للالتزام بالحد الادني لنسبة صافي التمويل المستقر خلال عامي ٢٠١٦ و٢٠١٧. ولكنها تغلبت على تلك الصعوبات تدريجيا خلال عام ٢٠١٨ حتى استطاعت تحقيق الالتزام الكامل بالحد الادني المقرر لهذه النسبة وفقا لتعليمات البنك المركزي خلال عام ٢٠١٩ بمتوسطات (١٠٠% - ١٠٣% - ١٠٤%) للبنوك العامة والخاصة وفروع البنوك الاجنبية على التوالي.

٣/٤ نتائج اختبارات الفروض :

يهدف الباحث في هذا السياق الي استخدام أدوات التحليل الإحصائي المناسبة لمعالجة البيانات التي تم تجميعها، بغرض اختبار الفروض الاحصائية للبحث.

١/٣/٤ نتائج اختبار كروسكال – والاس واختبار التحليل العاملي:

تم استخدام اختبار Kruskal - Wallis لاختبار مدي وجود اختلافات معنوية بين اجابات المستقصي منهم (مسؤولي كل من: الادارة العليا ـ ادارة المخاطر – ادارة الالتزام والحوكمة) بالبنوك التجارية العاملة في مصر حول محاور قائمة الاستقصاء، والتي تُعزي إلى اختلاف ملكية البنوك (عامة – خاصة – فروع اجنبيه) محل البحث. كما تم الاعتماد علي التحليل العاملي Factor Analysis لتخفيض متغيرات كل محور من محاور قائمة الاستقصاء الي متغير واحد لكل محور وذلك لايجاد المقياس الكلي للفروق المعنوية بين البنوك التجارية.

ولكن يجب قبل ذلك تحديد مدي تبعية البيانات التي تم تجميعها للتوزيع الطبيعي، وذلك من خلال اخضاع هذه البيانات لاختبار Shapiro-Wilk. وقد تمثلت نتائج هذا الاختبار على النحو التالي:

جدول (٧)

نتائج اختبار التوزيع الطبيعي (Shapiro-Wilk) لاجابات المستقصي منهم

محاور البحث	قيمة Z K-S (Z)	مستوي الدلالة Sig.(P.value)
دور المعايير والمعلومات المحاسبية في قياس وتقييم مخاطر السيولة بالبنوك التجارية.	٠,٩٥	٠,٠٠
مدي الالمام بضوابط المعيار IFRS 9 لقياس وتقييم نسبتي السيولة التنظيمية.	٠,٩١	٠,٠٠
مدي تطبيق مؤشري تغطية السيولة وصافي التمويل المستقر والالتزام بالحد الأدنى لهذه النسب وفقا لتعليمات البنك المركزي المصري.	٠,٩٤	٠,٠٠

ويتضح بذلك ان مستوي المعنوية لجميع اجابات المستقصي منهم بشأن محاور البحث الواردة بقائمة الاستقصاء اقل من (٠,٠٥) وبالتالي عدم تبعية هذه الاجابات للتوزيع الطبيعي. وهذا ما يشير الي حتمية الاعتماد علي احد الاختبارات الاحصائية اللامعلمية لاختبار الفروض الاحصائية محل البحث. وبذلك تم استخدام اختبار Kruskal - Wallis لتحديد الاختلافات المعنوية بين ثلاث مجموعات مستقلة أو أكثر، وقد تم استخدام هذا الاختبار عند مستوي معنوية ٥%.

١/١/٣/٤ دور المعايير والمعلومات المحاسبية في قياس وتقييم مخاطر السيولة بالبنوك التجارية

جدول رقم (٨)

نتائج اختبار Kruskal – Wallis بشأن دور المعايير والمعلومات المحاسبية في قياس وتقييم مخاطر السيولة بالبنوك التجارية

المتغيرات	متوسط الرتب			احصائية الاختبار	الاحتمال Sig. (P. V)
	بنوك عامة	بنوك خاصة	فروع اجنبية		
١- يستهدف واضعي المعايير المحاسبية تزويد مستخدمي القوائم المالية بالمعلومات الملائمة والمفيدة لتقدير صافي التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من حيث قيمتها وتوقيت حدوثها في ظل حالة عدم التأكد المحيطة بها.	٥٢,٨	٤٥,٧	٤٢,٨	١.١٨	٠,٥٥
٢- تسهم المعلومات المحاسبية كأساس ملائم للتنبؤ بالتدفقات المستقبلية في تحديد درجة السيولة والملاءة المالية وذلك عن طريق معرفة نتائج الأنشطة المتعددة التي تقوم بها المؤسسة المالية، وبالتالي تعزيز القدرة على تحليل مصادر الأموال واستخداماتها.	٤٦,٢	٤٣,٤	٥٦,٤	٣,٨٤	٠,١٥
٣- يؤدي زيادة جودة المعلومات المحاسبية الي تخفيض احتمالات التعرض لمخاطر السيولة لاسيما في ظل تحسين مستوي الشفافية والموضوعية الذي من شأنه تخفيض حالة عدم التاكد بالنسبة لمستوي سيولة المؤسسة المالية.	٥٦,٨	٤٤,٢	٤٦,٦	٢,٣	٠,٣٢
٤- تتأثر مكونات السيولة ومخاطرها بالأنظمة والمعايير المحاسبية الحاكمة للقياس وذلك علي النحو التالي:					

- ينبغي ان تكون المعايير المحاسبية المتعلقة بالقياس المحاسبي للأصول المالية قادرة على توفير معلومات مفيدة لتحديد توقيتات تحقق هذه الأصول وكذلك قيمها الدفترية الحقيقية لانها تمثل نقطة البداية في تحديد التدفقات النقدية المستقبلية عند قياس مخاطر سيولة الأصول.	٦٩,٢	٤١,٦	٤٩,٣	١٢,٦٤	٠,٠٠٢
- ان توفر السياسات المتعلقة بقياس الالتزامات المالية معلومات دقيقة تسهم في تحديد مقدار الأموال النقدية وتوقيتاتها للتعامل مع هذه الالتزامات لقياس مخاطر سيولة التمويل.	٣٥,٨	٤٧,٤	٤٦,٧	٢,٢	٠,٣٣
- ضرورة توفير معلومات محاسبية عن مقدار وتوقيتات التدفقات النقدية التي سوف يتم استهلاكها او انتاجها من الاستثمارات التي تتم ادارتها في وقت واحد (بشكل متزامن) كأساس لقياس التحوط لمخاطر عدم تطابق السيولة.	٥٧,٥	٤٤,٢	٤٦	٣,٨	٠,١٥
- يجب أن يتطلب النظام المحاسبي توفير معلومات حول مخاطر سيولة الأحداث المحتملة -الخسائر التي تسببها الأحداث المستقبلية غير المتوقعة لتحديد الأحداث التي يمكن أن تستهلك التدفقات النقدية في المستقبل.	٣٧,٥	٤٨,٦	٤٠,٦	٣	٠,٢٢
٥- تؤثر المعلومات المحاسبية بشكل كبير على سيولة المؤسسات المالية، حيث يتيح النظام المحاسبي البيانات والمعلومات الآتية للإدارة العليا حتى تتمكن من اتخاذ القرار المناسب: - مدى كفاية مصادر السيولة بالمقارنة بالاحتياجات الحالية والمستقبلية.	٤٩,٥	٤٧,٩	٣٦	٤,٧	٠,٠٩٦
- التكلفة المناسبة لتوفير السيولة في أي وقت من الأوقات.	٥٦,٤	٤٤,٨	٤٤,٤	٢,٢	٠,٣٣
- قيمة الأصول القابلة للتحويل إلى نقدية دون خسائر تذكر.	٥١,٤	٤٤,٣	٤٩,٨	١,٣	٠,٥٢
- الحجم المتوقع استخدامه من الارتباطات/الحدود الائتمانية.	٤٨,٨	٤٣,٤	٥٤,٩	٣,٣	٠,٢
- حجم الموارد قصيرة الأجل المستخدمة في تمويل أصول ذات آجال طويلة.	٤٦	٤٥	٥٠	٠,٦	٠,٧
المقياس الكلي	٤٩,٤	٤٣,٨	٥٢,٩	١,٧	٠,٤٣

اظهرت نتائج التحليل الاحصائي لاختبار Kruskal-Wallis الواردة في الجدول السابق ان مستوي المعنوية اقل من (٠,٠٥) بالنسبة للمتغير المتعلق بضرورة ان تكون المعايير المحاسبية الخاصة بالقياس المحاسبي للأصول المالية قادرة على توفير معلومات مفيدة لتحديد توقيتات تحقق هذه الأصول وكذلك قيمها الدفترية الحقيقية لانها تمثل نقطة البداية في تحديد التدفقات النقدية المستقبلية عند قياس مخاطر سيولة الأصول. وبالتالي وجود فروق معنوية بين البنوك التجارية من حيث ملكيتها بشأن هذا المتغير، وذلك بمستوي معنوية (٠,٠٠٢)

كما اشارت النتائج ايضاً الي ان مستوي المعنوية لباقي المتغيرات أكبر من (٠,٠٥) وبالتالي لا توجد اختلافات معنوية بين البنوك التجارية من حيث ملكيتها بشأن هذه المتغيرات. بالاضافة الي ان المقياس الكلي لمستوي المعنوية لجميع المتغيرات بلغت قيمته (٠,٤٣) وذلك باحصائية اختبار (١,٧). وعليه يتبين عدم وجود اختلافات معنوية بين البنوك التجارية العاملة في مصر من حيث ملكيتها (عامة – خاصة – فروع اجنبيه) بشأن دور المعايير والمعلومات المحاسبية في قياس وتقييم مخاطر السيولة بالبنوك التجارية.

٢/١/٣/٤ مدي الالمام بضوابط المعيار IFRS 9 لقياس وتقييم نسبتي السيولة التنظيمية:

يتناول الباحث فيما يلي نتائج التحليل الاحصائي لاختبار Kruskal - Wallis لإجابات المستقصي منهم المتعلقة بمدي الالمام بضوابط المعيار IFRS 9 لقياس وتقييم نسبتي تغطية السيولة وصافي التمويل المستقر، وذلك على النحو الموضح بالجدول التالي:

جدول رقم (٩)

نتائج اختبار Kruskal – Wallis بشأن ضوابط المعيار IFRS 9 لقياس وتقييم نسبتي السيولة التنظيمية

المتغيرات	متوسط الرتب			احصائية الاختبار	الاحتمال Sig. (P. V)
	بنوك عامة	بنوك خاصة	فروع اجنبية		
١-يتطلب حساب نسب السيولة وفقا لمقررات بازل ٣ توفير تقارير إضافية بشأن البنود المعترف بها والمقاسة في القوائم المالية وفقا لأحكام المعيار الدولي للتقرير المالي IFRS 9.	٤٧	٤٥,١	٤٩,١	٠,٥	٠,٨
٢-يتم التقرير عن الاصول السائلة بالقيمة السوقية وفقا لمتطلبات الإطار التنظيمي.	٤٥	٤٦,٥	٤٤,٥	٠,١٢	٠,٩٤
٣-يسمح المعيار IFRS 9 بأسلوبين لتقييم الاصول السائلة بعد الاعتراف الأولي وهما التكلفة المستهلكة والقيمة العادلة، وذلك مع إمكانية الاعتماد على التقديرات الشخصية في بعض الأحيان لتحديد اي من خيارات التقييم سوف يتم استخدامها.	٢٩,٦	٤٦,٩	٥٢,٥	٦,٦	٠,٠٤
٤-تختلف القيمة السوقية عن القيمة العادلة بسبب تكاليف تصفية الأصول. فالقيمة العادلة يمكن أن تستمد من المدي الزمني للتصفية، ونوع الأصول عوضا عن إمكانية الاستبدال، وهيكل السوق.	٥١,٨	٤٥,٥	٤٤,٦	٠,٧	٠,٧
٥-يمكن أن تتحدد القيمة العادلة باستخدام عدة أساليب للتقييم مما يعني وجود تقديرات مختلفة من قبل المحاسبين. وهذا يمكن أن يؤدي إلى ما يسمي "التقرير المزدوج "dual reporting"، نتيجة استخدام قواعد مختلفة لتقييم الأصول المالية وفقا لأغراض متنوعة.	٥٢,٨	٤٧,٦	٣٥,١	٥,٣	٠,٠٧
٦-يتم الالتزام بالإرشادات الرقابية المتعلقة بممارسات البنوك لتقدير وقياس القيمة العادلة لضمان دقة وموضوعية البيانات المحاسبية في ظل الخيارات المحاسبية المتاحة لتحديد أساليب التقييم والتأكد من ان تطبيقها تم مراقبته والتقرير عنه بطريقة سليمة.	٣٣,٨	٤٨,٦	٤٣,٣	٤,١	٠,١٣
المقياس الكلي	٣٦,٥	٤٧,٥	٤٥,٩	١,٥	٠,٤٧

استنادا الي نتائج اختبار Kruskal-Wallis للمتغيرات المتعلة بمدي الالمام الالمام بضوابط المعيار IFRS 9 لقياس وتقييم نسبتي السيولة التنظيمية، يمكن الاشارة الي ان مستوي المعنوية لاحد المتغيرات اقل من (٠,٠٥). وهو المتغير الذي يتعلق باستخدام المعيار IFRS 9 لأسلوبين لتقييم الاصول السائلة بعد الاعتراف الأولي وهما التكلفة المستهلكة والقيمة العادلة، وذلك مع إمكانية الاعتماد على التقديرات الشخصية في بعض الأحيان لتحديد اي من خيارات التقييم سوف يتم استخدامها. وبالتالي وجود فروق معنوية بين البنوك التجارية من حيث ملكيتها بشأن هذا المتغير، وذلك بمستوي معنوية (٠,٠٤). في حين يتضح ايضا ان مستوي المعنوية لباقي المتغيرات اكبر من (٠,٠٥) وبالتالي لا توجد اختلافات معنوية بين البنوك التجارية من حيث ملكيتها بشأن هذه المتغيرات. فضلا عن ان المقياس الكلي لمستوي المعنوية لجميع المتغيرات بلغت قيمته (٠,٤٧) وذلك باحصائية اختبار (١,٥). وعلي ذلك يتبين عدم وجود اختلافات معنوية بين البنوك

التجارية العاملة في مصر من حيث ملكيتها (عامة – خاصة – فروع أجنبية) بشأن الالمام بضوابط المعيار IFRS 9 لقياس وتقييم نسبتي تغطية السيولة وصافي التمويل المستقر.

٣/١/٣/٤ مدي الالتزام بالحد الأدنى لمؤشري تغطية السيولة وصافي التمويل المستقر:

يتناول البحث فيما يلي عرض وتحليل نتائج اختبار Kruskal - Wallis لإجابات المستقصي منهم المتعلقة بقيام البنوك التجارية العاملة في مصر بتطبيق نسبتي السيولة التنظيمية ومدي التزامها بالحد الادني لهذه النسب وفقا لتعليمات البنك المركزي خلال الاعوام من ٢٠١٦ الي ٢٠١٩. وذلك على النحو التالي:

جدول رقم (١٠)

نتائج اختبار Kruskal – Wallis بشأن مدي الالتزام بتعليمات البنك المركزي للحد الادني لنسبتي تغطية السيولة وصافي التمويل المسقر

المتغيرات	متوسط الرتب			احصائية الاختبار	الاحتمال Sig. (P. Value)
	بنوك عامة	بنوك خاصة	فروع اجنبية		
٣. نسبة تغطية السيولة					
عام ٢٠١٦	٣٠,٨	٤٦,١	٥٥,٣	٦,١	٠,٠٤٧
عام ٢٠١٧	٤٠,٣	٤٣,٧	٥٩	٥,٥	٠,٠٦
عام ٢٠١٨	٤٣,٢	٤٢,٩	٦٠,٥	٧	٠,٣
عام ٢٠١٩	٣١,٣	٤٤,٨	٦٠,١	٩,٦	٠,٠٠٨
٤. نسبة صافي التمويل المستقر					
عام ٢٠١٦	٤٠,٣	٤٥,٩	٥٠,١	١,١	٠,٥٩
عام ٢٠١٧	٤٧,٩	٤٥,٦	٤٦,٧	٠,٠٩	٠,٩٦
عام ٢٠١٨	٤١,٣	٤٤,٤	٥٥,٣	٣,٤	٠,١٨
عام ٢٠١٩	٣٣,٢	٤٧,٣	٤٨,٨	٣,٢	٠,٢
المقياس الكلي	٣٢,٤	٤٥	٥٨,٦	٦,٤	٠,٠٤

تأسيسا على نتائج التحليل الاحصائي لاختبار Kruskal – Wallis لنسب تغطية السيولة وصافي المستقر التي تحتفظ بها البنوك التجارية خلال الأعوام محل البحث، يمكن ملاحظة ان مستوي المعنوية لنسبة تغطية السيولة اقل من (٠,٠٥) خلال عامي ٢٠١٦ و٢٠١٩. وبالتالي وجود فروق معنوية بين البنوك التجارية من حيث ملكيتها بشأن نسبة تغطية السيولة خلال هذين العامين وذلك بمستوي معنوية (٠,٠٤٧) لعام ٢٠١٦ ومستوي معنوية (٠,٠٠٨) لعام ٢٠١٩.

كما يمكن ملاحظة أن مستوي المعنوية لنسبة تغطية السيولة خلال عامي ٢٠١٧ و٢٠١٨ وكذلك مستوي المعنوية لنسبة صافي التمويل المستقر خلال أعوام البحث كانت أكبر من (٠,٠٥) وبالتالي لا توجد اختلافات معنوية بين البنوك التجارية من حيث ملكيتها بشأن هذه النسب خلال تلك الاعوام.

في حين ان المقياس الكلي لمستوي المعنوية لنسبتي السيولة التنظيمة بلغت قيمته (٠,٠٤) وذلك باحصائية اختبار (٦,٤)، وهو أقل من مستوي معنوية (٠,٠٥). وبذلك يتضح وجود اختلافات معنوية بين البنوك التجارية العاملة في مصر من حيث ملكيتها (عامة – خاصة – فروع أجنبيه) بشأن تطبيق مؤشري تغطية السيولة وصافي التمويل المستقر، ومدي التزامها بالحد الأدنى لهذه النسب وفقاً لتعليمات البنك المركزي المصري. حيث يتضح من خلال متوسطات الرتب ان فروع البنوك الاجنبية كانت أكثر التزاما

واحتفاظا بنسب السيولة المقررة بمتوسط رتب (٥٨,٦) يليها البنوك الخاصة بمتوسط رتب (٤٥) ثم بعد ذلك تاتي البنوك العامة في النهاية بمتوسط رتب (٣٢,٤).

٢/٣/٤ الاجراءات التنفيذية للنموذج المقترح للقياس المحاسبي والتقييم المالي لمخاطر السيولة بالبنوك التجارية المصرية:

تتمثل مخاطر السيولة المصرفية في مخاطر تعرض البنوك لصعوبات في الوفاء بتعهداتها المرتبطة بالتزاماتها المالية عند الاستحقاق واستبدال المبالغ التي يتم سحبها، الامر الذي يمكن ان يؤدي الي الاخفاق في الوفاء بالاتزامات الخاصة بالسداد للمودعين والوفاء بارتباطات الاقراض. وسوف يتم تطبيق النموذج المقترح لقياس نسبتي تغطية السيولة وصافي التمويل المستقر وفقا لمقررات بازل ٣ استناداً للبيانات المنشورة بالتقارير المالية لبنك الكويت الوطني [٣]. حيث يتم تحديد وقياس مخاطر السيولة بالبنك بمعرفة ادارة الخزانة بينما يتم تقييم المخاطر وتحديد الاجراءات التصحيحية عن طريق ادارة الاصول والالتزامات (ALCO).

ويمكن للباحث في ضوء المعلومات المالية المتاحة توضيح كيفية حساب نسبتي تغطية السيولة وصافي التمويل المستقر وفقا لمقررات بازل ٣ وفي ضوء تعليمات البنك المركزي المصري بِشأن المعاملات الترجيحة لعناصر مخاطر السيولة، وذلك على النحو التالي:

اولا: نسبة تغطية السيولة:

ويعرض الجدول التالي قيم عناصر مخاطر السيولة المستخدمة في ايجاد نسبة تغطية السيولة وصولا الي الي تقيم مقدار الاصول عالية السيولة التي يحتفظ بها البنك لمواجهة صافي التدفقات النقدية الخارجية خلال ٣٠ يوم.

جدول رقم (١١)
نسبة تغطية السيولة وفقاً لمقررات بازل ٣ (القيمة بالمليون جنية)

عناصر مخاطر السيولة المرجحة	معامل الترجيح	القيمة	القيمة المرجحة	
			جزئي	كلي
(١) الأصول السائلة عالية الجودة				٣٢٩,٠٧١
(٢) التدفقات النقدية الخارجة:				
• ودائع الأفراد والمنشآت (متناهية الصغر -الصغيرة جداً):				
- ودائع مستقرة	%١٠	٦٤٨	٦٥	
- ودائع اقل استقراراً	%١٥	٤٣١,٣١٨	٦٤,٦٩٧	
				٦٤,٧٦٢
• التمويل غير المضمون الممنوح من كافة الجهات بخلاف الأفراد والمنشآت الصغيرة جداً:				
- ودائع لأغراض تشغيلية	%٢٥	٥٤,٤٣٨	١٣,٦٠٩	

[٣] تمتلك مجموعة بنك الكويت الوطني فرعا عاملا في مصر تحت مسمي بنك الكويت الوطني – مصر "شركة مساهمة مصرية" باعتباره أحد فروع البنوك التجارية الاجنبية. وتم استخلاص البيانات التى تخدم النموذج المقترح من واقع تقارير الافصاح عن تطبيق مقررات بازل ٣ لمجموعة بنك الكويت الوطني وكذلك التقرير السنوي عن العام المالى المنتهى فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٨.

- ودائع ليست لأغراض التشغيل (الالتزامات الأخرى غير المضمونة) الممنوحة الي :				
✓ الشركات غير المالية والجهات السيادية المصرية والأجنبية والهيئات العامة	٤٠%	٢٢٤,٩٦٩	٨٩,٩٨٧	
✓ مؤسسات أخرى	١٠٠%	١٧٣,٧٤٥	١٧٣,٧٤٥	٢٧٧,٣٤٢
• صافي التدفقات النقدية الخارجة الناتجة عن عقود المشتقات.	١٠٠%	٦٤,٣٢١		٦٤,٣٢١
• التزامات عرضية وارتباطات:				
- الجزء غير المستخدم من التسهيلات الائتمانية غير القابلة للإلغاء وحدود السيولة الممنوحة من البنك (ذات معاملات ترجيح ..		١٨٥,١٨٦	١٩,٨٧٨	
- خطابات ضمان واعتمادات مستندية – بالصافي بعد استبعادات الغطاءات النقدية	٥%	٢٩٤,٨٦٧	١٤,٧٤٣	
				٣٤,٦٢٢
• التدفقات النقدية الخارجة الأخرى التى تستحق خلال ٣٠ يوم.	١٠٠%	٤,٧٣٥		٤,٧٣٥
اجمالي التدفقات النقدية الخارجة				٤٤٥,٧٨٤
(٣) التدفقات النقدية الداخلة:				
• تدفقات داخلة من القروض والتسهيلات المنتظمة		٢٣٦,٣١٤		١٦٨,٨٤١
• التدفقات النقدية الداخلة الأخرى التى تستحق خلال ٣٠ يوم.	١٠٠%	٦٤,٧٤٥		٦٤,٧٤٥
اجمالي التدفقات النقدية الداخلة				٢٣٣,٥٨٦
(٤) صافي التدفقات النقدية الخارجة (٢) – (٣)				٢١٢,١٩٨
نسبة تغطية السيولة = (١) ÷ (٤) × ١٠٠				١٥٥%

المصدر: من اعداد الباحث.

يتضح من الجدول السابق أن البنك يحتفظ بنسبة تغطية كافية من السيولة عالية الجودة لمواجهة صافي التدفقات النقدية الخارجة خلال ثلاثين يوم، حيث بلغت نسبة تغطية السيولة ١٥٥%.

ويجب وفقا لتعليمات البنك المركزي المصري ألا تقل نسبة تغطية السيولة في جميع الأحوال عن ١٠٠ %في نهاية فترة التطبيق التدريجي أو بمعنى آخر يجب أن تُساوى الأصول السائلة عالية الجودة على الأقل صافى التدفقات النقدية الخارجة المقدرة، ومن ثم يجب على البنك أن يحافظ على هذه النسبة بصفة مستمرة، وأن يكون على دراية بأي فجوات خلال الفترة المعنية (٣٠ يوماً) وأن يتأكد من توافر وكفاية الأصول السائلة عالية الجودة لتغطية أي فجوة في التدفقات النقدية قد تطرأ في ظل الظروف غير المواتية خلال تلك الفترة.

ثانيا: نسبة صافي التمويل المستقر:

تعمل نسبة صافي التمويل المستقر على مواجهة عدم توافق هيكل التمويل طويل الاجل من خلال حث البنوك علي استخدام مصادر أموال مستقرة طويلة الاجل لفترة تمتد لمدة عام علي الاقل وذلك لتغطية التوظيفات في الاصول واي مطالبات تمويلية تنتيج عن الالتزامات خارج الميزانية مما يساعد البنك علي هيكلة مصادر الاموال لدية. ويمكن توضيح كيفية حساب هذه النسبة من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (١٢)

نسبة صافي التمويل المستقر وفقا لمقررات بازل ٣ (القيمة بالمليون جنية)

عناصر مخاطر السيولة المرجحة	معامل الترجيح	القيمة	القيمة المرجحة
قيمة التمويل المستقر المتاح			
(١) الالتزامات وحقوق الملكية ذات معامل ترجيحى ١٠٠%:			
• القاعدة الرأسمالية (الشريحة الاولي والثانية).	%١٠٠	٢٠٨٩٨٣	٢٠٨٩٨٣
• الالتزامات الأخرى والودائع والقروض الممنوحة للبنك (مضمونة وغير مضمونة) ذات فترة استحقاق متبقية سنة فأكثر.	%١٠٠	٨٣٣٤٩	٨٣٣٤٩
(٢) ودائع الأفراد والمنشآت متناهية الصغر والصغيرة جدا التى ليس لها تاريخ استحقاق والودائع ذات فترة استحقاق متبقية اقل من سنة:			
• ودائع أقل استقرارا (٨٥%).	%٨٥	٤١٥٣٦٧	٣٥٣٠٦٢
(٣) الالتزامات ذات معامل ترجيحى ٥٠%:			
• ودائع لأغراض تشغيلية	%٥٠	٥٤٩٦٠	٢٧٤٨٠
• مصادر تمويل أخرى ذات فترة استحقاق متبقية تتراوح بين ٦ أشهر وأقل من سنة.	%٥٠	٨١٨٤٥١	٤٠٩٢٢٥
• جميع الالتزامات الأخرى غير المدرجة في الفئات المذكورة أعلاه	%٥٠	٤١٨٥٢	٢٠٩٢٦
(٤) الالتزامات ذات معامل ترجيحى صفر%:			
• الالتزامات الأخرى التي ليس لها تاريخ استحقاق.	صفر%	١٠٧٩٠	صفر
اجمالي التمويل المستقر المتاح		١٦٣٣٧٥٥	١١٠٣٠٢٧
قيمة التمويل المستقر المطلوب			
(١) إجمالي الأصول السائلة عالية الجودة ذات معاملات ترجيحة (صفر%، ٥%، ١٠%، ١٥%)		٢٨٥١٦	٢٨٥١٦
(٢) الأصول ذات معامل ترجيحى ٥٠%:			
• ودائع لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى لأغراض تشغيلية	%٥٠	١٥٦٣	٧٨١
• القروض والتسهيلات المنتظمة للبنك المركزي، للبنوك والمؤسسات المالية الاخرى والودائع الممنوحة لتلك الجهات ذات فترة استحقاق متبقية تتراوح بين ٦ أشهر وأقل من سنة.	%٥٠	٢٢٩٧٨٩	١١٤٨٩٤
• القروض والتسهيلات المنتظمة للشركات غير المالية، للأفراد والمنشآت متناهية الصغر والصغيرة جدا والجهات السيادية والهيئات العامة ذات فترة استحقاق متبقية أقل من سنة.	%٥٠	٤٥٤٤٦٢	٢٢٧٢٣١
• الأصول الأخرى بخلاف الأصول السائلة عالية الجودة ذات فترة استحقاق متبقية أقل من سنة.	%٥٠	٢٩٢٠٤	١٤٦٠٢
(٣) الأصول ذات معامل ترجيحي ٨٥%:			
• القروض المنتظمة الأخرى ذات فترة استحقاق متبقية سنة فأكثر والتي تعطى وزن مخاطر أعلى من ٣٥ % وفقا للأسلوب المعياري لمخاطر الائتمان.	%٨٥	٤٩٤٧٤٣	٤٢٠٥٣٢
• أدوات دين ذات فترة استحقاق متبقية سنة فأكثر (سواء متداولة أو غير متداولة) وكذا الأسهم المتداولة فى الاسواق المالية، غير المستوفيين لإحدى شروط الأصول السائلة عالية الجودة.	%٨٥	٥٥٣٧٣	٤٧٠٦٧
(٤) الأصول ذات معامل ترجيحي ١٠٠%:			
• القروض والتسهيلات المنتظمة للبنك المركزي، للبنوك والمؤسسات المالية الاخرى والودائع الممنوحة لتلك الجهات ذات فترة استحقاق	%١٠٠	٢٧٧٨٩	٢٧٧٨٩

متبقية سنة فأكثر.			
• صافي قيمة عمليات المشتقات.	%١٠٠	٣٥٤	٣٥٤
• أصول أخرى غير متضمنة في البنود السابقة.	%١٠٠	٦٥٨٧٢	٦٥٨٧٢
(٥) التزامات عرضية أو ارتباطات:			
• البنود خارج الميزانية (خطابات ضمان (٥%)، اعتمادات مستنديه (٥%))	%٥	٥١١٧٩٦	٢٥٥٨٩
اجمالي التمويل المستقر المطلوب		١,٨٩٩,٤٦٧	٩٧٣,٢٣٣
نسبة صافي التمويل المستقر = التمويل المستقر المتاح / التمويل المستقر المطلوب			%١١٣.٣٤

المصدر: من اعداد الباحث.

ويتضح مما سبق قدرة البنك على تكوين مصدات حقيقية من السيولة لمواجهة المخاطر المستقبلية حيث بلغت نسبة صافي التمويل المستقر ١١٣.٣%. ويتعين على البنك عدم الاكتفاء بمجرد الالتزام بالمتطلبات الكمية لنسبتي السيولة التنظيمية وانما عليه العمل لمقابلة المتطلبات النوعية بما يتوافق مع اطر الحوكمة وهيكل ادارة المخاطر لديه. وذلك من حيث ضرورة توافر مستويات كافية من الموارد السائلة وكذلك امتلاك هيكل تمويل متوازن في ظل وجود اليات وضوابط شاملة لإدارة مخطر السيولة. كما يجب وفقاً لتعليمات البنك المركزي الا يتم تقييم مدي كفاية الموارد السائلة من حيث قيمة ومكونات الاصول السائلة لدي البنك فقط وانما يجب ان يمتد هذا التقييم ليشمل كذلك مصادر التمويل والاصول الأخرى القابلة للتحويل الي نقدية على ان يتم تضمين تلك الاعتبارات في خطة التمويل الطارئة لدي البنك.

وعليه وبعد الإنتهاء من التوضيح التفصيلي للإجراءات التنفيذية لكيفية تطبيق النموذج المقترح بأحد البنوك التجارية العاملة في مصر، يتضح ما مدي صلاحيته لقياس وتقييم مخاطر السيولة بالبنوك التجارية في الواقع العملي.

خامسا: النتائج والتوصيات

١/٥ نتائج البحث:

توصل الباحث الي بعض النتائج يمكن عرضها على النحو التالي:

١- على الرغم من تأثر السيولة البنكية بشكل رئيسي بأنشطة الادوات المالية، إلا أن المعيار IFRS 9 لم يقترح أي مؤشرات مالية لقياس وتقييم مخاطر السيولة بالمؤسسات المالية. ولكنه أكد على ضرورة قيام البنك بالمفاضلة بين أسلوبي القيمة العادلة و/أو التكلفة المستهلكة لقياس الأصول البنكية عالية السيولة.

٢- ترك المعيار IFRS 9 للبنوك التجارية حرية تقدير احتياجاتها من السيولة بناءاً على الخبرة ومتوسط السيولة للبنوك المناظرة وفق مؤشرات السيولة التي يتمثل بعضها في: مؤشر مركز النقدية، مؤشر الأوراق المالية السائلة، نسبة الاحتياطي القانوني، نسبة الودائع الأساسية، نسبة الودائع المستقرة.

٣- استناداً الي تدرج سيولة الأصول والالتزامات المالية إلى فئات حسب آجال استحقاقها ومعدلات الفائدة المترتبة عليها وفق الشروط التعاقدية، فيمكن القول بأن عنصر الزمن يشكل دوراً حاسماً ومحورياً في تقييم مخاطر السيولة، حيث أن هذا التقييم يعتمد على مدى قدرة البنك على تحقيق المواءمة والمقابلة بين آجال وأحجام أصوله والتزاماته المالية، مع مراعاة تلبية احتياجات البنوك من السيولة في إطار تحقيق التوازن بين كل من السيولة والربحية والمخاطر.

٤- تباينت البنوك التجارية من حيث ملكيتها بشأن ضرورة أن تكون المعايير المحاسبية المتعلقة بالقياس المحاسبي للأصول المالية قادرة على توفير معلومات مفيدة لتحديد توقيتات تحقق هذه الأصول وكذلك قيمها الدفترية الحقيقية لانها تمثل نقطة البداية في تحديد التدفقات النقدية المستقبلية عند قياس مخاطر سيولة الأصول. حيث اكدت البنوك العامة على أهمية تحقق ذلك بمتوسط حسابي ٢,٩ ونسبة تكرارات ٩٠% مقارنة بمتوسط حسابي ٢,٢ ونسبة تكرارات ٣١% فقط بالنسبة للبنوك الخاصة.

٥- أكدت البنوك التجارية على ضرورة توفير معلومات محاسبية عن مقدار وتوقيتات التدفقات النقدية التي سوف يتم استهلاكها او انتاجها من الاستثمارات التي تتم ادارتها في وقت واحد (بشكل متزامن) كأساس لقياس التحوط لمخاطر عدم تطابق السيولة. وذلك بمتوسطات حسابية (٣، ٢,٧، ٢,٧) ونسبة تكرارات (١٠٠%، ٧١%، ٧٥%) للبنوك العامة والخاصة وفروع البنوك الاجنبية على التوالي.

٦- أشارت البنوك التجارية بشكل عام الي أهمية دور المعايير والمعلومات المحاسبية في قياس وتقييم مخاطر السيولة بالبنوك التجارية. وذلك بمتوسطات حسابية كلية ٢,٥ و٢,٤ و٢,٥ وكذلك بنسبة تكرارات كلية ٦٧% و٥٠% و٥٤% بالنسبة للبنوك العامة والخاصة وفروع البنوك الاجنبية علي التوالي.

٧- تميل فروع البنوك الاجنبية الي الاحتفاظ بنسب تزيد عن الحد الادني لنسبة تغطية السيولة بمتوسطات (٧٢,٥% - ٨٥% - ٩٥% - ١٠٥%) خلال الأعوام محل البحث. فيما احتفظت البنوك العامة بنسب تقل قليلاً أو تساوي الحد الادني بمتوسطات (٦٥% - ٧٩% - ٩٠% - ٩٧%).

٨- واجهت البنوك التجارية صعوبات كبيرة في محاولتها للالتزام بالحد الادني لنسبة صافي التمويل المستقر خلال عامي ٢٠١٦ و٢٠١٧. ولكنها تغلبت على تلك الصعوبات تدريجيا خلال عام ٢٠١٨ حتى استطاعت تحقيق الالتزام الكامل بالحد الادني المقرر لهذه النسبة وفقا لتعليمات البنك المركزي خلال عام ٢٠١٩ بمتوسطات (١٠٠% - ١٠٣% - ١٠٤%) للبنوك العامة والخاصة وفروع البنوك الاجنبية على التوالي.

٩- اشارت نتائج التحليل الاحصائي لاختبار Kruskal-Wallis الي عدم وجود اختلافات معنوية بين البنوك التجارية العاملة في مصر من حيث ملكيتها (عامة – خاصة – فروع اجنبيه) بشأن دور المعايير والمعلومات المحاسبية في قياس وتقييم مخاطر السيولة بالبنوك التجارية. وذلك بمستوي معنوية (٠,٤٣) واحصائية اختبار (١,٧).

١٠- تبين من تحليل نتائج اختبار Kruskal-Wallis عدم وجود اختلافات معنوية بين البنوك التجارية العاملة في مصر من حيث ملكيتها (عامة – خاصة – فروع اجنبيه) بشأن مدي الالمام بضوابط المعيار IFRS 9 لقياس وتقييم نسبتي تغطية السيولة وصافي التمويل المستقر. وذلك بمستوي معنوية بلغت قيمته (٠,٤٧) وباحصائية اختبار بلغت (١,٥).

١١- اتضح من نتائج اختبار Kruskal-Wallis وجود اختلافات معنوية بين البنوك التجارية العاملة في مصر من حيث ملكيتها بشأن تطبيق مؤشري تغطية السيولة وصافي التمويل المستقر، ومدي التزامها بالحد الأدنى لهذه النسب وفقاً لتعليمات البنك المركزي المصري. حيث بلغت قيمة مستوي المعنوية (٠,٠٤) وذلك باحصائية اختبار (٦,٤).

١٢- اكدت الاجراءات التنفيذية للنموذج المقترح على امكانية تطبيقه للقياس المحاسبي والتقييم المالي لمخاطر السيولة التي تواجه البنوك التجارية المصرية .

٢/٥ توصيات البحث:

١- ضرورة قيام البنك المركزي المصري بمزيد من التوعية للبنوك التجارية العاملة في مصر بشأن ضوابط المعيار IFRS 9 المتعلقة بقياس وتقييم نسبتي تغطية السيولة وصافي التمويل المستقر.

٢- ان يقوم البنك المركزي المصري بمراجعة اجراءات وسياسات قياس وتقييم مخاطر السيولة والتأكد من احتفاظ البنوك التجارية العاملة في مصر بالنسب المقررة بشأن الحد الادني لنسبتي السيولة التنظيمية. وذلك بالتزامن مع نهاية البرنامج الزمني المعلن من قبل البنك المركزي للالتزام بهذه النسب خلال الاعوام من ٢٠١٦ الي ٢٠١٩.

٣- أن تفكر الهيئات المهنية المصرية المسئولة عن إصدار المعايير المحاسبية المصرية في إعداد وإصدار معيار محاسبي خاص بالقطاع المصرفي ويوفر المزيد من المؤشرات المحاسبية لقياس وتقييم مخاطر السيولة بالبنوك التجارية، خاصة في ظل عدم اكتمال الإطار المحاسبي الحالي في هذا الشان.

٤- يجب ان يقوم الافصاح في الايضاحات المتممة للقوائم المالية بدور حاسم لتوضيح المخاطر التي تواجه البنوك والأساليب المختلفة التي تستخدم لتقدير الاصول والالتزامات المالية في تقارير السيولة. فضلاً عن الالتزام بالإرشادات الرقابية بشأن ممارسات البنوك لتقدير وقياس القيمة العادلة لضمان دقة وموضوعية البيانات المحاسبية في ظل الخيارات المحاسبية المتاحة لتحديد أساليب التقييم والتأكد من ان تطبيقها تم مراقبته والتقرير عنه بطريقة سليمة.

المراجع

أولاً: المراجع العربية:

- الكتب:

الخطيب، سمير. (٢٠٠٨)، " قياس وادارة المخاطر بالبنوك، منهج علمي وتطبيق عملي "، منشأة المعارف، الاسكندرية، الطبعة الثانية.

- المجلات العلمية:

الحمداني، خليل ابراهيم رجب؛ شهاب، عدنان محمد؛ صديق، مصطفى محمد. (٢٠١٣)، " دور المعلومة المحاسبية في إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية "، *مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية*، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة تكريت، مجلد ١٠، العدد ٣٠، صـ صـ ٢٠٣– ٢٣٥.

المليجي، هشام حسن عواد؛ الصايغ، عماد سعد محمد. (٢٠١٢)، "مدي كفاية الإفصاح المحاسبي عن مخاطر السيولة بالبنوك التجارية وفقا لمقررات لجنة بازل ٣ - دراسة ميدانية"، *المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة*، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد ٤، صـ صـ ١٠٩٧ – ١١٥٦.

الميهي، رمضان عبد الحميد. (٢٠١٥)، " القياس والإفصاح عن مخاطر السيولة المصرفية في ضوء مقررات لجنة بازل ٣ ومعايير التقارير المالية الدولية IFRS - دراسة ميدانية على البنوك التجارية المصرية "، *مجلة الفكر المحاسبي*، كلية التجارة – قسم المحاسبة، جامعة عين شمس، المجلد ١٩، العدد ٣، صـ صـ ٣٨٤ – ٤٥٨.

بوعبدلي، أحلام؛ سعيد، حمزة عمي. (٢٠١٤)، " دعم تسيير مخاطر السيولة المصرفية في ظل إسهامات اتفاقية بازل الثالثة"، *مجلة الواحات للبحوث والدراسات*، المجلد ٧، العدد ٢، صـ صـ ١٠٠ – ١١٤.

سليم، محسن؛ خميسي، بن رجم محمد. (٢٠١٦)، " الأساليب الحديثة لإدارة مخاطر السيولة :مقاربة السيولة المعرضة للخطر"، *مجلة الاقتصاد والمالية*، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف – الجزائر، العدد ٣، صـ صـ ٥٩ – ٦٨.

عامر، أحمد حسن؛ بطرس، الفريد وديع. (٢٠١٥)، "إطار فكرى لتقييم المخاطر المصرفية :دراسة نظرية"، *المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة*، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد ٤، صـ صـ ٥٤١ – ٥٦٤.

عقون، عبد السلام؛ قايدي، خميسي. (٢٠١٥)، " أسس قياس وإدارة مخاطر السيولة في البنوك التجارية: حالة بنك سوسبيني جينيرال للفترة المرجعية ٢٠٠٨ – ٢٠١٢ "، *مجلة الحكمة للدراسات الإقتصادية –الجزائر*، العدد ٢٤، صـ صـ ١٢٢ – ١٤١.

لحسن، فوضيل؛ قدور، بن نافلة. (٢٠١٧)، " دور المعلومة المحاسبية في إدارة مخاطر البنوك في ظل المعايير المحاسبية الدولية "، *مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا*، العدد ٢، صـ صـ ٢٧١ – ٢٨٤.

- المؤتمرات والنشرات:

البنك المركزي المصري. (٢٠١٦أ)، " التعليمات الرقابية بشأن التقييم الداخلي لكفاية رأس المال (ICAAP)"، قطاع الرقابة والاشراف.

ـــــــــــــــــ. (٢٠١٦ب)، "التعليمات الرقابية بشأن ادارة مخاطر السيولة وفقاً لمقررات بازل ٣"، قطاع الرقابة والاشراف.

ثانيا: المراجع الاجنبية:

Banks, E. (2014), “Liquidity Risk Defined”, *Liquidity Risk - Managing Funding*

and Asset Risk, second edi., Palgrave Macmillan UK, pp. 3–23.

Bougatef, K. and Mgadmi, N. (2016), "The impact of prudential regulation on bank capital and risk-taking: The case of MENA countries", *Spanish Review of Financial Economics*, Asociación Española de Finanzas, Vol. 14 No. 2, pp. 51–56.

Cipullo, N. and Vinciguerra, R. (2014), "Basel III VS Accounting Standards in the Liquidity Reporting", *Universal Journal of Accounting and Finance*, Vol. 2 No. 2, pp. 47–51.

Dietrich, A., Hess, K. and Wanzenried, G. (2014), "The good and bad news about the new liquidity rules of Basel III in Western European countries", *JOURNAL OF BANKING FINANCE*, Elsevier B.V., Vol. 44, pp. 13–25.

European Association Co-operative Banks. (2013), "Comment Letter to Exposure Draft Classification and Measurement: Limited Amendments to IFRS 9".

European Banking Authority. (2012), "New Bank Liquidity Rules : Dangers Ahead".

Hanmanth, M. and Shivaji, W. (2014), *Risk Management in Banks - Regulatory Prospective*, first edit., Laxmi Book Publication, available at: http://simsree.org/sites/default/files/SMR OCT 2013.pdf#page=5.

Hong, H., Huang, J.-Z. and Wu, D. (2014), "The information content of Basel III liquidity risk measures", *Journal of Financial Stability*, Elsevier B.V., Vol. 15, pp. 91–111.

Hoogervorst, H. (2015), "Closing the accounting chapter of the financial crisis", *Https://Dart.Deloitte.Com/Resource/1/81b31d30-3f33-11e6-95db-Fb8fce220cde*, No. March 2014, pp. 1–5.

Roberts, D., Sarkar, A. and Shachar, O. (2019), "Bank Liquidity Creation, Systemic Risk and Basel Liquidity Regulations", *SSRN Electronic Journal*, available at:https://doi.org/10.2139/ssrn.3199876.

Sadka, R. (2011), "Liquidity risk and accounting information", *Journal of Accounting and Economics*, Elsevier, Vol. 52 No. 2–3, pp. 144–152.

Vinciguerra, R. and Cipullo, N. (2018), "Liquidity Issues in the Banking Sector from an Accounting Perspective", *International Business Research*, Vol. 11 No. 5, p. 80.